



مجلس حكماء المسلمين
Muslim Council of Elders

مَشْرِخَةُ الْأَنْهَارِ الشَّرِيفَةِ

هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ

سِلْسِلَةُ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ

رَقْمٌ: (3)

فِي رَحَابِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ

أَحْمَدُ مَعْبُودُ عَبْدِ الْكَرِيمِ

عُضْوُ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ

فَرِحَ بِإِحْسَانِ رَبِّهِ الْقُدُّوسِ



مجلس حكماء المسلمين
Muslim Council of Elders

مَشْرِعُ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ

هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ

سِلْسِلَةُ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ

رَقْمٌ: (3)

فِي رِجَالِ الْأَحَادِيثِ الْقَدِيسَةِ

بِقَاوِمِ

أَحْمَدُ مَعْبُودُ عَبْدِ الْكَرِيمِ

عُضُوهُ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ



الحكماء للنشر
Althokama Publishing



مجلس حكماء المسلمين
Muslim Council of Elders

الطبعة الأولى لمجلس حكماء المسلمين
1440هـ / 2019م.

صورة الغلاف الخارجي: منظر للجامع الأزهر الشريف
بريشة المستشرق الفرنسي بريس دافني
Prisse d'Avennes, (1807 – 1879).

مُتَعَهِّد الطبع:
دار القدس العربي، القاهرة
البريد الإلكتروني: dar.quds@gmail.com

تصميم الغلاف: Media Pictures Adv.
وائل حسن - هاتف: +20 1113354001
البريد الإلكتروني: wael.hasan86@gmail.com

الصَّفُّ الطَّبَاعِيُّ والتنسيق: ناصر محمد يحيى
المراجعة والتدقيق: د. محمد أحمد معبد



الإمارات العربية المتحدة

ص.ب ٧٦٩٥٦٤ أبوظبي

هاتف: +971 2 30 73 777

فاكس: +971 2 44 12 054

البريد الإلكتروني: info@muslim-elders.com

الموقع الإلكتروني: www@muslim-elders.com

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية:

عبدالكريم، أحمد معبد

في رحاب الأحاديث القدسية

ط - 1 القاهرة: دار القدس العربي،

1440هـ / 2019م.

ص 15 × 22 سم.

عدد الصفحات: 144

1 - الحديث النبوي

2 - علوم الحديث

3 - الفكر الإسلامي

4 - العنوان

رقم الإيداع: 2582 / 2019

الترقيم الدولي: 978-977-6601-56-7

(يُبَاعُ هذا الكتابُ بِسَعَرِ التَّكْلُفَةِ وعائدهُ مُحَصَّصٌ لطباعةِ كُتُبِ التراثِ الإسلامي)

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية للمؤلف؛ ويُحظَرُ إعادةُ إصدار هذا الكتاب، ويُمنَعُ نسخُه أو استيعال أي جزء منه، بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مُدَجَّجَةٍ، أو أي وسيلة نشر أخرى، بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها، إلا بموافقة المؤلف خطياً.

الفهرسُ الإجماليُّ

- المقدمة ٧
- ٨ تعريفُ الأحاديثِ القدسيَّةِ وتمييزها عن غيرها
- ١٥ الحديثُ الأوَّلُ: النَّمْلَةُ التي قرَّصَتْ نبيًّا
- الحديثُ الثاني: دعاءُ النَّبيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ وبُكَائِهِ شَفَقَةً عليهم ٢٧
- الحديثُ الثالثُ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مشارِقَهَا ومغارِبَهَا» ٣٥
- الحديثُ الرَّابِعُ: «إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي» ٤٩
- الحديثُ الخامسُ: «إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَصَبْتُ ذَنْبًا» ٥٥
- الحديثُ السَّادِسُ: «وَاللَّهِ، لَلَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ... إلخ» ٦٣

- الحديثُ السَّابعُ: الحثُّ على الإنفاقِ في وجوهِ
 ٧٣ الخَيْرِ، وتبشيرُ المُنفِقِ بالخَلَفِ
- الحديثُ الثَّامنُ: «لا ينبغي لعبدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ
 ٨٧ من يونسَ بنِ مَتَّى»
- الحديثُ التَّاسِعُ: فضلُ إنظارِ المُعسيرِ
 ١٠٥
- تَبَّتْ المَصادرِ والمَراجعِ
 ١٢١
- الفهرسُ التفصيليُّ
 ١٢٩

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا كتابُ ذكَّرتُ فيه تسعةَ أحاديثٍ قُدسيَّةٍ صحيحةٍ، مع
شرحٍ جامعٍ وجيزٍ لكلِّ منها، بما يحقُّ الجوابَ والأهدافَ
الأصليَّةَ من الشَّرحِ، وقضيتُ في ذلك أوقاتًا طيِّبةً مباركةً،
ولذلك سمَّيتُ عملي هذا: «في رحابِ الأحاديثِ القُدسيَّةِ».

وفي هذه المقدمة للكتابِ أُعرِّفُ بالأحاديثِ القُدسيَّةِ لغةً
وفي اصطلاحِ المحدثينَ، ثمَّ أُبيِّنُ خطواتِ عملي في إيرادِ تلكِ
الأحاديثِ وشرحِها؛ راجيًا منَ اللهِ تعالى أن يتقبَّلَها بقبولٍ
حسنٍ، وأن يتجاوزَ بفضلِهِ عمَّا نسيتهُ أو أخطأتُ فيه، إنَّه سميعٌ
مجيبٌ.

● تعريفُ الأحاديثِ القدسيّةِ :

قالَ الإمامُ أحمدُ بنُ فارسٍ^(١) : «الْقَافُ والدَّالُّ والسَّيْنُ أصلٌ صحيحٌ، وأُظْهِرَ مِنَ الْكَلَامِ الشَّرْعِيِّ الْإِسْلَامِيِّ، وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى الطُّهْرِ».

وفي تفسيرِ قوله تعالى : ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢] قالَ الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ^(٢) : «رُوحُ الْقُدُسِ» يعني به جبريلُ عليه السَّلَامُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَنْزَلُ بِالْقُدْسِ مِنَ اللَّهِ؛ أَيِ بِمَا يُطَهَّرُ نَفُوسَنَا، مِنَ الْقِرَآنِ وَالْحِكْمَةِ وَالْفَيْضِ الْإِلَهِيِّ».

وهذا المعنى للفظِ «الْقُدْسِ» هو الْمُنَاسِبُ لِلْأَحَادِيثِ الْقُدُسِيَّةِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُطَهَّرُ النُّفُوسَ مِمَّا يَعلُقُ بِهَا مِنَ الْمَعَاصِي وَالْآثَامِ، وَذَلِكَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ تَوْجِيهَاتٍ إلهِيَّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ، كَمَا سَيَأْتِي فِي نصوصِ تلكِ الأحاديثِ وشرحِها.

أَمَّا التَّعْرِيفُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لِلْأَحَادِيثِ الْقُدُسِيَّةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، فَقَدْ ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ

(١) في «معجم مقاييس اللغة» : (قدس).

(٢) في «مفردات القرآن» : (قدس).

العينيُّ صاحبُ «عمدة القاري في شرح صحيح البخاري»، وذلك في شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالى: يَشْتُمُنِي ابْنُ آدَمَ وما ينبغي له أن يَشْتُمَنِي» الحديث^(١)، حيثُ قال الإمامُ العينيُّ^(٢): «قالوا: إنَّ هذا الحديثَ كلامٌ قدسيٌّ؛ أي نصُّ إلهيٍّ في الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أخبرَ نبيَّه ﷺ معناه بِإِلْهَامٍ، وأخبرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عنه أُمَّتَهُ بِعِبَارَةٍ نَفْسِهِ».

ومن كلامِ الإمامِ العينيِّ هذا يَظْهَرُ أَنَّ الحديثَ القدسيَّ له اسمانِ، وهما: «الحديثُ القدسيُّ»، و«الحديثُ الإلهيُّ»، والمعروفُ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى الْحُسْنَى: «الْقُدُّوسُ»، فَيَتَّفِقُ مَعَهُ الْإِسْمُ الْأَوَّلُ وهو «الحديثُ القدسيُّ».

كما يُعرَّفُ اصطلاحًا: أَنَّهُ ما أخبرَ اللهُ تَعَالَى نبيَّه ﷺ بِمعناه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] [٣١٩٣].

(٢) في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: ١١٠ / ١٥.

العامّ فقط، وذلك بواسطة الإلهام مثلاً الذي هو أحدُ صورِ
الوحي، ثمَّ حوّلَه أن يخبرَ أمّته هذا المعنى بأيّ ألفاظٍ من عنده
هو، مع تصرّحه ﷺ بنسبتها إلى الله تعالى، باعتباره المصدرَ
الأصليّ للإلهام بالمعنى، ومثالُ ذلك قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتَنِي بِالْحَرْبِ» الحديث^(١).

وقولُ الإمامِ العيني: «إِنَّ الْحَدِيثَ الْقَدْسِيَّ نَصٌّ إِلَهِيٌّ فِي
الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ» يعني بعدَ القرآنِ الكريمِ، فهو الدَّرَجَةُ الْأُولَى؛
وذلك لعدّةِ خصائصَ، فرّقَ بها العلماءُ بينَ القرآنِ الكريمِ وبينَ
الحديثِ القدسيّ، كما فرّقُوا أيضًا بينَ الحديثِ القدسيّ
والحديثِ النبويّ، كما سيأتي بيانٌ مُجملٌ لذلك، حيثُ إنَّ هذه
المقدّمة لا تسمَحُ بالتوسّعِ والتفصيلِ.

والخلاصةُ: أَنَّ الشَّيْخَ عَلِيَّ قَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ تَعْرِيفًا
لِلْحَدِيثِ الْقَدْسِيِّ اصطلاحًا: أَنَّهُ مَا رَوَاهُ صَدْرُ الرُّوَاةِ وَبَدُرُ
الثَّقَاتِ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، تَارَةً بِوَسْطَةِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب التواضع

(٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جبريلَ عليه السَّلامُ^(١)، وتارةً بالوحي والإلهامِ والمَنامِ، مُفَوَّضًا إليه التَّعبيرَ بأيِّ عبارةٍ شاءَ من أنواعِ الكلامِ.

ثمَّ ذَكَرَ أَنَّ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ تَغَايِرُ الْقُرْآنَ الْمَجِيدَ بِأَنَّنْزُولَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِوَاسِطَةِ الرُّوحِ الْأَمِينِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَكُونُ مُقَيَّدًا بِاللَّفْظِ الْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ، ثُمَّ يَكُونُ نَقْلُهُ مُتَوَاتِرًا قِطْعِيًّا فِي كُلِّ طَبَقَةٍ وَعَصْرِ، وَمِنْ خِصَائِصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَيْضًا: الْإِعْجَازُ لِلخَلْقِ جَمِيعًا وَالتَّحْدِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَيْضًا أَنْ يَأْتِيَ وَلَوْ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَمِنْهَا أَيْضًا: عَدَمُ صَحَّةِ الصَّلَاةِ إِلَّا بِهِ^(٢)

وَعَلَى ضَوْءِ مَا تَقَدَّمَ يُمَكِّنُ التَّفْرِيقُ أَيْضًا بَيْنَ الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ: بِأَنَّ النَّبَوِيَّ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حَسَبًا يَفْهَمُهُ مِنْ نِصُوصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمَا يَظْهَرُ لَهُ بِاجْتِهَادِهِ فِي النَّوَازِلِ الطَّارِئَةِ، مَعَ إِقْرَارِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ عَلَى ذَلِكَ، مِثْلَ تَقْطِيعِ نَخْلِ الْعَدُوِّ مِنْ بَنِي النَّضِيرِ بِالْمَدِينَةِ^(٣)، أَوِ التَّنْبِيهِ إِلَى

(١) كما في الحديثِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٢) «الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ الْأَرْبَعِيَّةُ»: ١٠، مَعَ بَعْضِ الْإِخْتِصَارِ وَالتَّوْضِيحِ.

(٣) سُورَةُ الْحَشْرِ آيَةُ (٥) مَعَ تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ: ١٣ / ٤٧٨، ٤٧٩.

الصَّوابِ، مثلَ ما في سورة «التَّحريمِ» والتَّفسيرِ المأثورِ في ذلك^(١)، وقضيّة فِدَاءِ الْأَسْرَى^(٢).

أمّا طريقتي في هذا الشَّرْحِ فتتلخّصُ في ثلاثِ خطواتٍ في كلّ حديثٍ كما يلي:

أوّلاً: رواياتُ الحديثِ:

فأوردُ من رواياتِ الحديثِ ما يجمَعُ أكبرَ قَدَرٍ من ألفاظه وعباراته؛ لما في ذلك من فائدة توضيحِ الرّواياتِ بعضها ببعضٍ وشرحها، وتحقيقِ ما قرّره الشُّرَّاحُ من أنّ خيرَ ما يُفسَّرُ الحديثُ هو الحديثُ.

وبدأتُ كلّ حديثٍ بسوقِ روايته سنداً ومتناً من «الصَّحيحينِ» أو أحدهما، مع عَزْوِ ذلك إلى موضعه في «الصَّحيحينِ» أو أحدهما.

(١) سورة التحريم آية (١-٣) مع تفسير ابن كثير: ١٤ / ١٤٧.

(٢) سورة الأنفال آية (٦٧) مع تفسير ابن كثير: ٧ / ١١٩، وينظر:

«الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية» مقدمة طبعة الكتاب

لشيخنا الشيخ محمود النواوي رحمه الله: ٩ - ١٣، والكتاب

نفسه: ٢٣٥ - ٢٣٨.

كما أذكرُ ما تقتضيه حاجةُ الشَّرحِ من رواياتِ الحديثِ في المصادرِ الأخرى الأصليَّةِ مِنَ السُّنَنِ وبعضِ المسانيدِ وغيرها، مع عَزْوِ كُلِّ ما أوردتهُ إلى مصدره، وكذلك ما أُوردهُ خلالَ الشَّرحِ للاستدلالِ والبيانِ؛ وذلك توثيقًا للنُّصوصِ، وتيسيرًا على مَنْ يريدُ الرُّجوعَ إلى المصادرِ الأصليَّةِ، مع ملاحظةِ أنَّي لم أطبِّقَ كُلَّ قواعدِ التَّخريجِ الاصطلاحيةِ التي أدرُسُها وألزمُ بها أبنائي الباحثين الذين أُشرفُ عليهم؛ وذلك لملاساتٍ خاصَّةٍ بهذا الكتابِ.

ثانيًا: شرحُ متنِ الحديثِ:

وتضمَّنَ ذلك الآتي:

١- سببُ ورودِ الحديثِ عندَ الحاجةِ، وذلك في الحديثِ الأوَّلِ فقط.

٢- شرحَ الألفاظِ الواردةِ في المتنِ مع غرابةِ معناها -ولو عندَ بعضِ القُرَّاءِ- وضبطَ ما تدعو الحاجةُ إلى ضَبْطِهِ، وإعرابَ بعضِ الألفاظِ حسبَ الحاجةِ.

٣- المعنى العام للحديث، وما يرشد إليه من توجيهات وأحكام، مع الاهتمام بوضوح الأسلوب في الدلالة على المراد بما يناسب المثقف العام.

وبالله التوفيق

أ. د. أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر
وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

الحديثُ الأولُ

النملةُ التي قرصتُ نبيًّا

أولًا: رواياتُ الحديث:

١- أخرجَ الإمامُ البخاريُّ في صحيحه^(١)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَأَمَرَ بَقْرِيَةَ النَّمْلِ فَأَحْرَقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ اللَّهَ؟!».

٢- وأخرجَ الإمامُ البخاريُّ في صحيحه^(٢) قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ،

(١) كتاب الجهاد، باب من أحكام التحريق (٣٠١٩).

(٢) كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في طعام أحدكم، وخمس من الدواب فواسق يُقتلن في الحرم (٣٣١٩).

عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَدَغَتْهُ نَمَلَةٌ، فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأَخْرَجَ مِنْ تَحْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بَيْتَهَا فَأَحْرَقَ بِالنَّارِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: فَهَلَّا نَمَلَةٌ وَاحِدَةٌ؟!». .

٣- وأخرج الإمام مسلمٌ في صحيحه^(١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَدَغَتْهُ نَمَلَةٌ، فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأَخْرَجَ مِنْ تَحْتِهَا، وَأَمَرَ بِهَا فَأَحْرَقَتْ فِي النَّارِ، قَالَ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: فَهَلَّا نَمَلَةٌ وَاحِدَةٌ؟!». .

٤- وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِرَوَاتَيْنِ^(٢) كَمَا وَرَدَ فِي رَوَايَتِي الْبُخَارِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «أَفِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمَلَةٌ أَهْلَكَتْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ؟!». .

(١) كتاب السلام، باب النهي عن قتل النمل (٢٢٤١/١٥٠).

(٢) كتاب السلام، باب النهي عن قتل النمل (٢٢٤١/١٤٨، ١٤٩).

٥- وأخرج الحديث الإمام النسائي في سننه^(١) قال: عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «أن نملة قرصت نبياً من الأنبياء، فأمر بقرية النمل فأحرقت، فأوحى الله عز وجل إليه: أن قد قرصتك نملة أهلكت أمة من الأمم تسبح؟!». .

٦- وأخرجه الإمام أبو داود في سننه^(٢) قال: عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة، فلدغته نملة، فأمر بجهازه، فأخرج من تحتها، ثم أمر بها فأحرقت، فأوحى الله إليه: فهلاً نملة واحدة؟!». .

٧- ورواه الإمام أبو داود برواية أخرى^(٣)، عن أبي هريرة، إلا أنه قال: «في أن قرصتك نملة، أهلكت أمة من الأمم تسبح؟!». وهو على تقدير همزة الاستفهام المصرح بها في رواية مسلم، وبعض طبعات السنن قد صرحت بالهمزة وبعضها حذفها.

(١) كتاب الصيد، باب قتل النمل (٤٣٦٩).

(٢) كتاب الأدب، باب في قتل الذر (٥٢٦٥).

(٣) الموضع السابق (٥٢٦٦).

٨- وأُخْرِجَهُ الإمامُ ابنُ ماجَه في سُنَنِه^(١) فقال: عن أبي هريرة، عن نبيِّ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ، فَأَحْرِقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ: أَفِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهَلَكْتَ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ؟».

ثانيًا: شرحُ الحديثِ:

١- سببُ ورودِ الحديثِ:

ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ لِهَذَا الْحَدِيثِ سَبَبًا، وَهُوَ أَنَّ هَذَا النَّبِيَّ مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكَهَا اللَّهُ بِذُنُوبِ أَهْلِهَا، فَوَقَفَ مُتَعَجِّبًا، فَقَالَ: يَا رَبِّ، كَانَ فِيهِمْ صِبْيَانٌ وَدَوَابُّ، وَمَنْ لَمْ يَقْتَرِفْ ذَنْبًا، ثُمَّ نَزَلَ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَجَرَتْ لَهُ هَذِهِ الْحَادِثَةُ، فَنَبَّهَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَنَّ الْجِنْسَ الْمُؤْذِيَ يُقْتَلُ وَإِنْ لَمْ يُؤْذِ، وَتُقْتَلُ أَوْلَادُهُ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْأَذَى، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ^(٢): «وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَإِنْ ثَبَّتَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ».

(١) كتاب الصيد، باب ما ينهى عن قتله (٣٢٢٥).

(٢) كما جاء في «فتح الباري»: ٣٥٨/٦، وينظر: «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» للحسيني: ١٢٩/٢، ١٣٠.

٢- معاني المفردات:

قوله: «قَرَصَتْ نَمْلَةٌ»: قَرَصَ: بفتح القافِ والراءِ والصَّادِ المهملةِ من القَرَصِ وهو القَبْضُ بأُصْبَعِي الإِبْهَامِ والسَّبَّابَةِ على جزءٍ من الجسمِ قبْضًا مؤلِّمًا، وفي روايةٍ أخرى للحديث: «فَلَدَغَتْهُ»؛ أي: عَضَّتْهُ، والعَضُّ: الإمساكُ على الشَّيْءِ بالأسنانِ، وهذا هو المناسبُ لفعلِ النَّمْلَةِ، والمرادُ: أنَّ النَّمْلَةَ عَضَّتْ هذا النَّبِيَّ عَضًّا مؤلِّمًا^(١).

وقوله: «نَمْلَةٌ»: هي حشرةٌ خفيفةٌ، ضئيلةُ الجسمِ تَتَّخِذُ سَكَنَهَا تحتَ الأرضِ، وتعيشُ في جماعةٍ، والمرادُ بها هنا واحدةٌ من النَّمْلِ غيرُ معروفةٍ بعَيْنِهَا^(٢).

وقوله: «نَبِيًّا»: قال الإمامُ العينيُّ^(٣): روى الحكيمُ الترمذيُّ في «نَوَادِرِ الْأَصُولِ»^(٤) أنَّ هذا النَّبِيَّ هو موسى عليه

(١) ينظر: «مجمع بحار الأنوار» للفتني: (قَرَصَ، لَدَغَ)، و«المعجم الوسيط»: (عَضَضَ).

(٢) ينظر: «المعجم الوسيط»: (نَمَلَ).

(٣) في: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: ٣٥٣/١٢.

(٤) ٤٩٤/٢.

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. ثُمَّ قَالَ: «وَبِذَلِكَ جَزَمَ الْكَلَابَازِيُّ فِي «مَعَانِي الْأَخْبَارِ»^(١).

وقوله: «بَقَرِيَّةِ النَّمْلِ»: هو الموضعُ الذي يجتمعُ فيه النَّمْلُ، وفي بعضِ الرواياتِ: «فَأَمَرَ بِهَا»، والضَّمِيرُ يعودُ على القرية، وفي روايةٍ أخرى: «ثُمَّ أَمَرَ بِبَيْتِهَا» والمرادُ بالكُلِّ: الموضعُ الذي تجتمعُ أو تبيتُ فيه جماعةُ النَّمْلِ.

وقوله: «أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ؟»: الكلامُ على الاستفهام، وفي روايةٍ تصريحٌ بالاستفهام، ولفظه: «أَفِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ؟» وهو استفهامٌ متعلّقٌ بـ «أَحْرَقْتَ»؛ أي: لأجلِ أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ النَّمْلِ؟

وقوله: «فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ»: الجَهازُ: بفتحِ الجيم، وقيل: بكسرِها^(٢)،

(١) ٣٣٤-٣٣٨.

(٢) نقل الأزهري في «تهذيب اللغة»: (هج ز): عن الليث بن المظفر قال: «وسمعت أهل البصرة يخطئون الجَهازَ بالكسر». ثم عَقَّبَ عليه فقال: «قلت: والقُرَاء كلُّهم على فتح الجيم في قول الله جل وعز: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ﴾ [يوسف: ٥٩]، وجهاز بالكسر لغة ليست بجيدة».

ما يُعدُّ للشخص من متاعٍ وغيره^(١) من حاجياتٍ يستعملها كالفرس والآنية ونحوهما، فأمر معاونه بإبعاد متعلقاته هذه عن موضع وجود النمل قبل إحراقه.

وقوله: «أحرقت أُمَّةً»: المراد بالأُمَّة: جماعة النمل الكثير، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقوله: «تسبح الله»: أي تُنزهه عما لا يليق بجلاله، أو تذكره بلفظ: «سبحان الله» ونحوه، وإن كنا نحن البشر لا نسمع ذلك منهم، ولا نعرفه، فقد قال تعالى: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا نفقهون سبيحهم﴾^(٢) [الإسراء: ٤٤].

وأشار الحديث بهذا إلى أن تسبيح أُمَّة النمل هذا لله عز وجل هو سبب مُعاقبة هذا النبي على تحريقهم بالنار.

قال السُّنْدِيُّ^(٣): «قوله: «تسبح»: إشارة إلى أن الأُمَّة

(١) ينظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني (جَهَزَ).

(٢) ينظر: «هدي الساري» للحافظ ابن حجر: ١٢٩.

(٣) في حاشية «سنن ابن ماجه»: ١٠٧٥/٢.

مطلوبَةُ الْبَقَاءِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْبَقَاءُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا فَائِدَةٌ إِلَّا التَّسْبِيحُ لَكَفَى دَاعِيًا إِلَى إِبْقَائِهَا.

وَقَوْلُهُ: «فَهَلَّا نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ؟!»: أَي هَلَّا أَحْرَقَتْ نَمْلَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ الَّتِي قَرَصَتْكَ، أَوْ وَاحِدَةً غَيْرَهَا بَدَلًا عَنْهَا؟!

٣- الْمَعْنَى الْعَامُّ وَالْأَحْكَامُ وَالْعِبَرُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْحَدِيثِ:

يَبِينُ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ بَعْضَ الْعِبَرِ وَالْأَحْكَامِ الَّتِي وَقَعَتْ مَعَ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ السَّابِقِينَ عَلَى بَعْثَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا النَّبِيَّ لَمَّا تَعَرَّضَ لِإِيْذَاءٍ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنَ النَّمْلِ الَّتِي كَانَ مُجْتَمِعًا تَحْتَ الشَّجَرَةِ الَّتِي نَزَلَ تَحْتَهَا لِيَسْتَظِلَّ بِهَا وَيَنَامَ أَوْ يَسْتَرِيحَ بَعْضَ الْوَقْتِ، فَلَمَّا آَلَمَتْهُ قَرَصَهُ النَّمْلَةُ أَسْرَعَ بِالْقِيَامِ مِنْ تَحْتِ الشَّجَرَةِ، وَأَمَرَ مُعَاوِنِيهِ بِإِبْعَادِ حَاجِيَّاتِهِ مِنَ الْمَكَانِ، وَأَمَرَ بِأَحْرَاقِ مَوْضِعِ اجْتِمَاعِ النَّمْلِ فِي هَذَا الْمَكَانِ بِمَا فِيهِ مِنَ النَّمْلِ.

وَذَكَرَتْ بَعْضُ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا النَّبِيَّ عُوْتِبَ عَلَى هَذَا الْعِقَابِ بِخُصُوصِهِ لَجَمَاعَةِ النَّمْلِ بِالتَّحْرِيقِ بِالنَّارِ، وَيَبِينُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ سَبَبَ عِتَابِهِ لَهُ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ مِنَ النَّمْلِ

تُعَدُّ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ لِحِكْمَةٍ أَظْهَرَ جَوَانِبَهَا أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ رَبَّهُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ؛ بِدَلِيلِ تَسْبِيحِهِمْ بِحَمْدِهِ بِالْكِفَايَةِ الَّتِي أَلْهَمَهُمْ إِيَّاهَا ، وَدَافَعَ عَنْهُمْ بِسَبِّهَا .

وهذا يُفِيدُنَا نحن في الاعتبارِ بهذا ، وَأَنَّ مَنْ يَعْرِفُ رَبَّهُ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُهُ رَبُّهُ فِي الشَّدَّةِ ، وَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ فَيَعْبُدُهُ بِمَا شَرَعَهُ لَهُ بِوَاسِطَةِ رَسُولِهِ ﷺ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَوَلَّاهُ فِي مُوَاجَهَةِ غَيْرِهِ ، وَيُوَازِرُهُ ضِدًّا مَنْ يَعْتَدِي عَلَى حَقِّهِ ، أَوْ يُعَرِّضُهُ لِلْإِيذَاءِ وَالْهَلَاكِ بِدُونِ مُوجِبٍ ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْمَعْتَدِي نَبِيًّا مُرْسَلًا مِنْ عِنْدِهِ تَعَالَى .

وقد جاء في رواية للحديث أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ هَذَا : «فَهَلَّا نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ؟» وبذلك يَتَّضِحُ أَنَّ مَعَاتِبَتَهُ لَيْسَتْ عَلَى أَصْلِ الْعُقُوبَةِ ، وَهِيَ التَّحْرِيقُ بِالنَّارِ ، وَلَكِنْ عَلَى تَعْمِيمِهَا عَلَى جَمَاعَةِ النَّمْلِ الَّتِي وُجِدَتْ كُلُّهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فِي حِينٍ أَنَّ الَّتِي قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَطْ ، وَبِالتَّالِي كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهَا بِخُصُوصِهَا إِذَا عَرَفَهَا ، وَإِلَّا قَتَلَ نَمْلَةً وَاحِدَةً بِدَلَّهَا ، لَكِنَّهُ عَمَّمَ الْعُقُوبَةَ لِلْجَانِي وَالْبَرِيءِ مِنَ النَّمْلِ ، فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ الْحَالَةَ الَّتِي سَأَلَ رَبَّهُ فِيهَا ، وَهِيَ عَمُومُ الْعَذَابِ لِلْعَاصِي وَالْبَرِيءِ .

وقد أجاب شُرَّاحُ الحديثِ عن صنيعِ هذا النَّبيِّ مع النَّمْلِ بأجوبةٍ، من أقربِها: أَنَّ هذه الواقعةَ حصلتَ له من بابِ الابتلاءِ والاختبارِ له على سؤاليه السَّابِقِ، ولم يكنْ سبقَ وجودُ تشريعٍ له مِنَ اللَّهِ تعالى في مثْلِ هذا، وذلك هو الأنسبُ لمَقامِ النبوةِ، وقد حَدَّثَ مثله لغيرِ هذا النَّبيِّ.

فلَمَّا وَقَعَ من هذا النَّبيِّ ما فَعَلَ بالنَّمْلِ عاتبَهُ اللَّهُ فيه، وَبَيَّنَ له العِبرةَ في ذلك، بأنَّكَ إِنَّمَا لَدَعْتَكَ نَمْلَةً، فكيفَ أَصَبَتْ الباقيْنَ بعقوبَتِها؟ كما أَنَّ قولَه: «فَهَلَّا نَمْلَةً؟!» يُفِيدُ أَنَّ الذي يُوْذِي يَسْتَحِقُّ العقوبةَ التي قد تَصِلُ إلى القتلِ.

أَمَّا حُكْمُ مثْلِ هذه الواقعةِ بالنَّسبةِ لنا نحن المسلمين، فقد جاء في شريعتنا ما يُبَيِّنُها، حيث جاء النَّهيُّ عن التَّعْذِيبِ بالنَّارِ في قتلِ العدوِّ، كما في الحديثِ الصَّحيحِ عن أبي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ»^(١)، كما أَنَّ شُرَّاحَ هذا الحديثِ ذَكَرُوا أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فيه تصریحٌ بالنَّهيِّ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب لا يُعَذَّبُ بعذابِ اللَّهِ (٣٠١٦).

لكنَّه يقتضي النهي عن التعذيب بالنَّارِ، وأجابوا عمَّا وقَعَ من بعض الصَّحابة، من ذلك أنَّه مع قِلَّتِهِ كان لضرورة عدم الظَّفرِ بالعدوِّ إلَّا به، وقيدَ بعضهم الجوازَ بأن لا يكونَ مع المحاربين نساءً ولا صبياناً^(١). وأمَّا النَّمْلُ فقد جاء في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما بسندٍ صحيحٍ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن قتلِ أربعٍ من الدَّوابِّ، وذكرَ منهنَّ: النَّمْلَةَ^(٢) وذلك ما لم يحصل منه ضررٌ لا يُمكنُ دفعه إلَّا بالقتلِ^(٣).



(١) «فتح الباري»: ١٥٠/٦.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قتل الذرِّ (٥٢٦٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيد، باب ما يُنهى عن قتله (٣٢٢٤)، وابن حبان في صحيحه كما في «الإحسان»: (٥٦٤٦).

(٣) ينظر: حاشية «بذل المجهود شرح سنن أبي داود»: ٦٥٠/١٣، و«عون المعبود»: ١٧٨/١٤، ١٧٩.

الحديث الثاني

دعاء النبي ﷺ لأُمَّتِهِ وبُكَاءُهُ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ

أَوَّلًا : رواية الحديث :

١- أخرَجَ الإمامُ مسلمٌ في صحيحه^(١)، قال: حَدَّثَنِي
يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدْفِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ:
أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ حَدَّثَهُ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي إِبْرَاهِيمَ: ﴿رَبِّ إِنِّهِنَّ أَضَلَّلَنَ
كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [الآية: إبراهيم: ٣٦]، وقال
عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِن تَعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ
أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ
أُمَّتِي أُمَّتِي»، وَبَكَى، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا جَبْرِيلُ، اذْهَبْ

(١) كتاب الإيمان، باب دعاء النبي ﷺ لأُمَّتِهِ وبُكَاءُهُ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ (٢٠٢).

إِلَى مُحَمَّدٍ - وَرَبُّكَ أَعْلَمُ - فَسَلُّهُ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَسَأَلَهُ، فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَالَ، وَهُوَ أَعْلَمُ، فَقَالَ اللَّهُ: «يَا جِبْرِيلُ، اذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ، فَقُلْ: إِنَّا سَنَرْضِيكَ فِي أَمَّتِكَ، وَلَا نَسُوءُكَ».

ثَانِيًا: شَرْحُ الْحَدِيثِ:

١ - معاني المفردات:

قوله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي إِبْرَاهِيمَ»: أي في شأنه مع قومه الذين عبدوا الأصنام من دونِ اللَّهِ، فقال إبراهيم: ﴿رَبِّ إِنِّهِنَّ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]؛ أي: إِنَّ عِبَادَتَهُمْ لَتَلِكِ الْأَصْنَامِ كَانَتْ سَبَبًا فِي ضَلَالِ الْكَثِيرِ مِنْهُمْ عَنِ الدِّينِ الْحَقِّ، وَهُوَ قَصْدُكَ وَحَدِّكَ بِالْعِبَادَةِ. ﴿فَمَنْ يَبْعِنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦]؛ أي: مَنْ تَبْعِنِي فِي تَوْحِيدِكَ بِالْعِبَادَةِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ دِينِي، ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]؛ أي: مَنْ عَصَانِي بِإِصْرَارِهِ عَلَى الشُّرْكِ وَعِبَادَةِ غَيْرِكَ كَالْأَصْنَامِ؛ فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ، لَمَنْ تَابَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ قَبْلَ الْمَوْتِ^(١).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: ٣٦٨/٩.

كما أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ تَلَا مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ بِشَأْنِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ فِي شَأْنِ قَوْمِهِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْطَافِ وَالرَّأْفَةِ بِهِمْ: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ﴾ ؛ يعني: مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَلَى كُفْرِهِ ﴿فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ وقد أَصْرُوا عَلَى مَعْصِيَتِكَ بِكُفْرِهِمْ حَتَّى الْمَوْتِ ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ؛ يعني: لِمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ مَوْتِهِ، مِمَّا أَحْدَثُوهُ بَعْدِي مِنَ الْمَعَاصِي، ﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]؛ أي: الْعَزِيزُ الَّذِي لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْكَ مَا تَرِيدُهُ، وَالْحَكِيمُ فِيمَا تَفْعَلُهُ، فَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَعْظِيمِهِ تَعَالَى وَعَدْلِهِ فِيمَا يَقْضِيهِ بِشَأْنِ قَوْمِهِ^(١).

وفي قِرَاءَتِهِ ﷺ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ تَمْهِيدٌ لِمَا فَعَلَهُ هُوَ بِخُصُوصِ أُمَّتِهِ، مِنْ مَزِيدِ الدُّعَاءِ وَالْبُكَاءِ خَشْيَةً مِنْ مَقَامِ رَبِّهِ، وَشَفَقَةً عَلَى أُمَّتِهِ، وَسَيَّاتِي مَزِيدُ بَيَانٍ لَذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الشَّرْحِ.

قَوْلُهُ: «اذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ»: أَيِ إِنَّ إِرْسَالَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِعَدَمِ عِلْمِهِ تَعَالَى بِالْأَمْرِ، بَلْ هُوَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَمُطَّلِعٌ عَلَى مَا كَانَ مِنْ دُعَائِهِ ﷺ لأُمَّتِهِ وَبُكَائِهِ،

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: ٣٧٨/٦.

ولكنّه أرسلَ جبريلَ لإظهارِ عظيمِ مكانةِ الرّسولِ ﷺ عندَ ربّه، وكذلك قوله: «فأخبره رسولُ اللَّهِ ﷺ بما قالَ، وهو أعلمُ»: أي أنّ الرّسولَ ﷺ أخبرَ جبريلَ بما حدّثَ منه من دُعاءٍ وبكاءٍ شَفَقَةً على أمّته، والحالُ أنّ اللَّهَ تعالى مُطَّلِعٌ على ذلك، وأعلمُ به؛ لأنّه عالمُ الغيبِ والشّهادةِ، ولكنّه من إظهارِ شريفِ مكانةِ الرّسولِ ﷺ عندَ اللَّهِ تعالى، وذلكَ بِمِثْلِ ما هو مُتعارَفٌ عليه لدى النَّاسِ من إرسالِ الملوكِ والكُبراءِ بعضَ سفرائِهِم وخواصّهِم إلى ذوي المكانةِ الرّفيعةِ لإبلاغِهِم إجابةَ مطالبِهِم.

وقوله: «إِنَّا سَنُضِيكَ فِي أُمَّتِكَ»: يعني نُعْطِيكَ ما طَلَبْتَهُ لَهُم مِمَّا فِيهِ خَيْرُهُم دُنْيَا وَآخِرَى؛ حتّى تكونَ راضياً مطمئناً عليهم. وقوله: «وَلَا نَسْؤُوكَ»: هو تأكيدٌ للمعنى السّابق؛ أي: لا نُحْزِنُكَ فِيهِمْ.

قال الإمامُ القرطبيُّ^(١): «قالَ له تعالى: «إِنَّا سَنُضِيكَ فِي أُمَّتِكَ»، وهو معنى قولِهِ تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] ثم قالَ: «قالَ بعضُ العلماءِ: واللّهِ ما يَرْضَى مُحَمَّدٌ وَوَاحِدٌ مِنْ أُمَّتِهِ فِي النَّارِ».

(١) في «المُفَهِّمِ لما أَشْكَلَ من تلخيص كتاب مسلم»: ٤٥٥/١.

وقال الإمام النووي^(١): «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا نَسْأُوكَ»: فقال صاحب «التحرير»^(٢): هو تأكيدٌ للمعنى؛ أي لا نُحْزِنُكَ؛ لأنَّ الإرضاءَ قد يحصلُ في حقِّ البعضِ بالعفوِ عنهم، ويدخلُ الباقي النَّارَ، فقال تعالى: نُرضيكَ، ولا ندخلُ عليك حزنًا، بل نُنَجِّي الجميعَ، واللَّهُ أعلمُ».

٢- المعنى العامُّ والأحكامُ والعِبَرُ المُستفادةُ من الحديث:

استفتح ﷺ موقفه في هذا الحديث بقراءة الآيتين السابقتين الدالّتين بوضوحٍ على إدراكه لعالميةِ دعوته، فاختار دعوة أبي الأنبياء إبراهيم، ودعوة آخر الرُّسل قبله وهو عيسى عليهما الصّلاة والسّلام، وانتقلَ من ذلك إلى الدُّعاءِ لأُمَّتِهِ مكرّرًا ممزوجةً ببكاءٍ التضرُّع وهو رافعٌ يديه إلى السّماءِ راجيًا من ربّه الإجابة؛ حتى حقّقَ اللَّهُ رجاءه المحفوفَ بغاية التّكريم والإجلال.

(١) في «المنهاج شرح صحيح مسلم»: ٩٦/٣، ٩٧.

(٢) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني الشافعي (ت. ٥٢٦هـ)، واسم كتابه: «التحرير في شرح صحيح مسلم». يراجع: شرح صحيح مسلم، للنووي: ٦٢٧/١١، وتاريخ الإسلام، للذهبي: ٦٢٧/١١.

وفي ذلك يقول الإمام القرطبي^(١): «ومعنى هاتين الآيتين: أَنْ كُلَّ واحدٍ من إبراهيمَ وعيسى لم يَجْزِما في الدُّعاءِ لِعَصاةٍ أُمِمَهما، ولم يُجْهِدا أنْفُسَهما في ذلك، ولم يَكُنْ عندهما من فَرَطِ الشَّفَقَةِ^(٢) ما كان ينبغي لهما، أَلَا تَرى أَنَّهُما في الآيتين كأنَّهُما تَبَرَّأا من عَصاةٍ أُمِمَهما؟! وَلَمَّا فَهِمَ نَبِيُّنا ذلك انْبَعَثَ بِحُكْمٍ ما يَجِدُهُ من شِدَّةِ شَفَقَتِهِ ورَأْفَتِهِ، وكثرةِ حَرَصِهِ على نِجاةِ أُمَّتِهِ، وبِحُكْمٍ ما وَهَبَهُ اللَّهُ تعالى من رِفْعَةِ مقامِهِ على غَيْرِهِ، جازِماً في الدُّعاءِ، مَجْتَهِداً فيهِ لَهم، متَضَرِّعاً، باكِياً، مُلِحّاً، يقولُ: أُمَّتِي أُمَّتِي . . .» إلى أن قال القرطبي: «ثُمَّ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ، حَتَّى أَجابهَ اللَّهُ فيهِم، وبَشَّرَهُ بما بَشَّرَهُ من مآلِ حالِهِم، حيث قال له تعالى: «إِنَّا سَنُرضِيكَ في أُمَّتِكَ»، وهو معنى قولِهِ تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

ثُمَّ قال: «قالَ بعضُ العلماءِ: واللَّهِ ما يَرْضَى مُحَمَّدٌ وواحدٌ من أُمَّتِهِ في النَّارِ».

(١) في «المُفْهِمِ لما أَشْكَل من تلخيص كتاب مسلم»: ١ / ٤٥٤، ٤٥٥.

(٢) يعني: في هذا الموقفِ بخصوَصِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وهذا كله يدلُّ على أَنَّ اللَّهَ تعالى خَصَّ نَبِيَّنَا ﷺ من كَرَمِ الخُلُقِ، ومن طِيبِ النَّفْسِ، ومن مقامِ الْفُتُوَّةِ^(١) بما لم يُخَصَّ به أحدًا غيره، وإليه الإشارةُ بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [الفلم: ٤] وبقوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، صَلَّى اللَّهُ عليه أفضلَ ما صَلَّى على أحدٍ من خَلْقِهِ، وجازاهُ عَنَّا أَفْضَلَ ما جازَى نَبِيًّا عن أُمَّتِهِ».

ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وأمرَ اللَّهُ تعالى جبريلَ أن يسألَ نَبِيَّنَا عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ عن سببِ بُكَائِهِ؛ لِيُعْلِمَ جبريلُ تَمَكُّنَ نَبِيَّنَا في مقامِ الْفُتُوَّةِ، وغايةَ اعتنائه بأُمَّتِهِ ﷺ».

وقال الإمامُ النَّوويُّ^(٢): «هذا الحديثُ مُشْتَمِلٌ على أنواعٍ من الفوائد:

- منها: بيانُ كمالِ شَفَقَةِ النَّبِيِّ ﷺ على أُمَّتِهِ، واعتنائه بمصالحهم، واهتمامه بأمرهم.

- ومنها: استحبابُ رفعِ اليدينِ في الدُّعاءِ.

(١) المرادُ بِالْفُتُوَّةِ: حُسْنُ الخُلُقِ وبَذْلُ المعروفِ.

(٢) في «المنهاج شرح صحيح مسلم»: ٣/ ٩٥، ٩٦.

- ومنها: البشارةُ العظيمةُ لهذه الأمة - زادها الله تعالى شرفاً - بما وعدّها الله تعالى بقوله: «سنُرضيك في أُمّتِكَ، ولا نسوءُكَ»، وهذا من أَرْجى الأحاديثِ لهذه الأمة أو أرجاها.

- ومنها: بيانُ عَظَمِ منزلةِ النَّبِيِّ ﷺ عندَ اللهِ تعالى، وعَظِيمِ لُطْفِهِ سبحانه به ﷺ.

والحكمةُ في إرسالِ جبريلَ ﷺ لسؤالِهِ ﷺ إظهارُ شَرَفِ النَّبِيِّ ﷺ، وأنه بالمحلِّ الأعلى، فيُستَرْضَى، ويُكْرَمُ بما يُرضيه.



الحديث الثالث

«إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا»

أَوَّلًا : رواياتُ الحديث :

١- أَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ- حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَلَّا يُهْلِكَهَا بَسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ

(١) كتاب الفتن، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (٢٨٨٩).

لَأُمّتِكَ أَلَّا أَهْلِكَهْم بِسَنَةِ عَامَّةٍ، وَأَلَّا أَسْلَطَ عَلَيْهِم عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بَاقِطَارِهَا - أَوْ قَالَ: مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا - حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

٢- وفي رواية ثانية للإمام مسلم^(١) قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى زَوَى لِي الْأَرْضَ، حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَأَعْطَانِي الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ»، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

٣- وفي رواية ثالثة للإمام مسلم^(٢) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ

(١) في صحيحه، كتاب الفتن، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (٢٨٨٩).

(٢) في صحيحه، الموضع السابق (٢٨٩٠).

-واللَّفْظُ له- حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ ابْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْعَالِيَةِ ، حَتَّى إِذَا مَرَّ بِمَسْجِدِ بَنِي مُعَاوِيَةَ دَخَلَ فَرَكَعَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْنَا مَعَهُ ، وَدَعَا رَبَّهُ طَوِيلًا ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيْنَا ، فَقَالَ ﷺ : «سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا ، فَأَعْطَانِي ثِنْتَيْنِ وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً ، سَأَلْتُ رَبِّي : أَلَا يُهْلِكُ أُمَّتِي بِالسَّنَةِ فَأَعْطَانِيهَا ، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يُهْلِكُ أُمَّتِي بِالْعَرَقِ فَأَعْطَانِيهَا ، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يَجْعَلَ بِأَسْهَمَ بَيْنَهُمْ فَمَنْعَنِيهَا» .

٤- وأُخْرِجَ هَذَا الْحَدِيثَ الْإِمَامُ ابْنُ مَاجَه فِي سُنَنِهِ ^(١) ، عَنْ ثَوْبَانَ ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «زُوِيْتُ لِي الْأَرْضُ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا ، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ ، الْأَصْفَرَ أَوِ الْأَحْمَرَ ، وَالْأَبْيَضَ -يَعْنِي : الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ- وَقِيلَ لِي : إِنَّ مُلْكَكَ إِلَى حَيْثُ زُوِيَ لَكَ ، وَإِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ثَلَاثًا ، أَلَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي جُوعًا فَيُهْلِكَهُمْ بِهِ عَامَةً ، وَأَلَا يَلْبِسَهُمْ شَيْعًا ، وَيُذِيقَ بَعْضَهُمْ بِأَسَ بَعْضٍ ، وَإِنَّهُ قِيلَ لِي : إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَلَا مَرَدَّ لَهُ ، وَإِنِّي لَنْ أُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِكَ جُوعًا

(١) كتاب الفتن ، باب ما يكون من الفتن (٣٩٥٢) . وأُخْرِجَهُ أَيْضًا : ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ ، كَمَا فِي «الْإِحْسَانِ» (٦٧١٤) .

فِيهِلَكْهُمْ فِيهِ، وَلَنْ أَجْمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا حَتَّى يُفْنِي
بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَإِذَا وُضِعَ السَّيْفُ فِي
أُمَّتِي فَلَنْ يُرْفَعَ عَنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّ مِمَّا أَتَخَوَّفُ عَلَى
أُمَّتِي أُمَّةٌ مُضِلِّينَ، وَتَعَبُدُ قِبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ، وَتَسْلَحُ
قِبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَإِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ دَجَالِينَ
كَذَّابِينَ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَلَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ
مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى
يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

٥- وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ^(١) بِنَحْوِ رَوَايَةِ ابْنِ
مَاجَهٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ بْنِ الْأَرْتِ، عَنْ أَبِيهِ -وَكَانَ قَدْ
شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- أَنَّهُ رَاقَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اللَّيْلَةَ
كُلَّهَا حَتَّى كَانَ مَعَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ صَلَاتِهِ
جَاءَهُ خُبَّابٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، لَقَدْ صَلَّيْتَ
اللَّيْلَةَ صَلَاةً مَا رَأَيْتُكَ صَلَّيْتَ نَحْوَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَجَلْ، إِنَّهَا صَلَاةُ رَغَبٍ وَرَهَبٍ، سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا

(١) كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ، بَابُ إِحْيَاءِ اللَّيْلِ (١٦٣٧).

ثَلَاثَ خِصَالٍ، فَأَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَلَا يُهْلِكُنَا بِمَا أَهْلَكَ بِهِ الْأُمَمَ قَبْلَنَا، فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَلَا يُظْهِرَ عَلَيْنَا عَدُوًّا مِنْ غَيْرِنَا، فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يَلْبِسَنَا شَيْعًا، فَمَنْعَنِيهَا.

ثَانِيًا: شَرْحُ الْحَدِيثِ:

١- معاني المفردات:

قوله: «زَوَى لِي الْأَرْضَ»: أَي جَمَعَهَا وَقَبَضَهَا لِأَجْلِي، والمراد: تَقْرِيبُ الْبَعِيدِ مِنْهَا لَهُ، حَتَّى أَطَّلَعَ عَلَيْهِ أَطْلَاعَهُ عَلَى الْقَرِيبِ مِنْهَا، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ الْأُولَى بِلَفْظِ: «زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا».

وقوله: «فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا»: المراد: جَمِيعُهَا.

وقال الإمام النُّووي^(١): «فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَلِكَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَكُونُ مُعْظَمَ امْتِدَادِهِ فِي جِهَتَيْ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَهَكَذَا وَقَعَ».

فِيَعُدُّ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ ﷺ الَّتِي تَحَقَّقَتْ بَعْدَهُ، كَمَا أَخْبَرَ بِهَا.

(١) فِي «الْمَنْهَاجِ شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: ١٨/١٩.

قال النّوويُّ: «وأما في جهتي الجنوبِ والشّمالِ فقليلٌ بالنّسبةِ إلى المشرقِ والمغربِ، وصلواتُ الله وسلامُه على رسوله الصّادقِ الذي لا ينطقُ عن الهوى، إن هو إلّا وحيُّ يوحى».

قوله: «وإنَّ أُمّتي سيبلغُ مُلكُها ما زُوِيَ لي منها»: لا يخالفُ هذا ما تقدّمَ من أنّه ﷺ زُوِيَ له الأرضُ كلّها، ولكنّ هذا تفصيلٌ للإجمالِ الأوّلِ، والمعنى: أنّ الأرضَ زُوِيََت لي جُمْلَتُها مرّةً واحدةً، فرأيتُ مشارقَها ومغاربَها، ثمّ هي تفتحُ لأُمّتي جزءاً فجزأً، حتى يصلَ مُلكُ أُمّتي إلى كلّ أجزائها^(١).

وقوله: «وأُعطيْتُ الكنزينِ؛ الأحمرَ والأبيضَ»: المرادُ بالكنزينِ: الذهبُ والفضّةُ، والمرادُ: كنزِي كَسَرى مَلِكِ العراقِ وما حولَها حينذاك، وقبصرَ مَلِكِ الشّامِ في ذلك الوقتِ، والمرادُ: أُعطيْتُ أُمّتي، وقد تحقّقَ ذلكَ لهم من بعده، فكانت هذه معجزةً أخرى ظاهرةً، ووقّعت كما أخبرَ بها لأُمّته ﷺ.

(١) «شرح السنة» للبغوي: ١٦/١٤، و«تحفة الأحوذى»: ٣٩٩/٦.

وقوله: «وإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَلَّا يُهْلِكَهَا بَسَنَةِ عَامَّةٍ»: السَّنَةُ: هي القَحْطُ والجَدْبُ، والمعنى: أَنَّهُ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَلَّا يُهْلِكَ أُمَّتَهُ بِقَحْطٍ وَجَدْبٍ يُعْمَهُمُ جَمِيعًا، بَلْ إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ يَكُونُ فِي نَاحِيَةٍ دُونَ نَاحِيَةٍ، فَيَكُونُ يَسِيرًا بِالنِّسْبَةِ لِمَجْمُوعِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ وَفَضْلِهِ.

وقوله: «وَأَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»: يعني من غيرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ، وَأَمَّا الْعَدُوُّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَلَأَصْلُ أَنْ يَكُونَ أَهَوْنَ، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ الْهَلَاكُ الْكُلِّيُّ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ بَاقِي الْحَدِيثِ الْآتِي.

وقوله: «فَيَسْتَبِيحُ بَيِّضَتَهُمْ»: الْمَرَادُ بِالْبَيِّضَةِ: جَمَاعَتُهُمْ وَمَوْضِعُ سُلْطَانِهِمْ وَمُسْتَقَرُّ دَعْوَتِهِمْ.

وَاسْتَبَاحْتُهَا: جَعَلْتُهُمْ غَرَضًا مَبَاحًا لَهُ، لَا تَبَعَةً عَلَيْهِ فِيهِمْ، فَيَسْبِيهِمْ وَيَنْهَبُهُمْ، وَيُهْلِكُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، أَوْ يَسْتَأْصِلُهُمْ جَمِيعًا؛ وَلِذَا كَانَ الْعَدُوُّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَهَوْنَ ضَرَرًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وقوله: «وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا» أَوْ قَالَ: «مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا»: كَلَا الْعَبَارَتَيْنِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى يُطْمِئِنُّ الرَّسُولُ ﷺ بِأَنَّهُ سَيَجِيبُ لَهُ دَعْوَتَهُ فِي

تأييدِ أُمَّتِهِ حتى لو اجتمعَ عَلَيْهِم مَن هم بجميعِ أقطارِ الأرضِ من غيرِ أنفُسِهِم فلن يُمكنَهُم القضاءُ عليهم^(١)، لكن يُمكنُ أن يتسلَّطَ بعضهم على بعضٍ؛ حتَّى يقتلَ بعضهم بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا. ولذا جاء في الروايةِ الأخرى قوله ﷺ: «وسألتُهُ أَلَا يجعلَ بأسَهُم بينهم، فَمَنَعَنِهَا»، وتقدَّمَ أن ذلك رغمَ أضراره فهو أهونُ من تسلَّطِ عدوِّ كافرٍ يستبيحُ القضاءَ على جميعِ الأُمَّةِ.

وقوله: «وسألتُهُ أَلَا يَهْلِكَ أُمَّتِي بِالْعَرَقِ فَأَعْطَانِيهَا»: أي أجابه اللهُ تعالى إلى هذا المطلبِ، والمرادُ: أَلَا يُحْدِثُ لَأُمَّتِهِ غرقًا عامًّا لجميعِهِم، كما حدَّثَ لقومِ نوحٍ عليه السلامُ.

ويؤيِّدُ هذا ما جاء في روايةِ النَّسَائِيِّ: «سألتُ رَبِّي عز وجل أَلَا يَهْلِكُنَا بما أَهْلَكَ به الأُمَمَ قَبْلَنَا فَأَعْطَانِيهَا».

وقوله: «أَلَا يُسَلِّطُ عَلَيَّ أُمَّتِي جوعًا فيُهْلِكُهُم به عامَّةً»: هذا في معنى ما تقدَّمَ من سؤالِهِ ﷺ لَأُمَّتِهِ أَلَا يَهْلِكُهُم اللهُ بِسَنَةِ

(١) بل جاء في روايةِ ابنِ ماجهٍ للحديثِ: «ولن أجمعَ عليهم مَن بين أقطارِها» كما تقدَّمَ في رواياتِ الحديثِ.

عامّة، وهي الجَدْبُ والقَحْطُ - كما سبق بيانه - وجاء في رواية ابن ماجه أيضًا أَنَّ اللَّهَ تعالى استجابَ للرَّسُولِ ﷺ تلك الدَّعوة بقوله تعالى: «وإِنِّي لَن أُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِكَ جوعًا فَيُهْلِكَ فِيهِ».

وقوله: «وَأَلَّا يَلْبِسَهُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَهُمْ بِأَسَ بَعْضٍ»، وفي رواية النَّسَائِيَّ: «وَسَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يَلْبِسَهُمْ شَيْعًا، وَيُذِيقَ بَعْضَهُمْ بِأَسَ بَعْضٍ»: أي لا يخلطُ أمرهم عليهم، فيجعلهم شيعًا؛ أي فرقةً مختلفين في الأهواء، «ويُذِيقَ بَعْضَهُمْ بِأَسَ بَعْضٍ» أن يُقاتِلَ بعضهم بعضًا^(١)، وفي رواية النَّسَائِيَّ: «فَمَنْعَنِهَا»: أي لم يستجبِ اللَّهُ تعالى لرسوله هذا الطَّلَبَ لحكمةٍ يعلمُها، وهي الآن واقعةٌ في أُمَّةِ الإسلام، مشاهدةٌ أحداثُها للعيان، ولكنها رغمَ أضرارها البالغةِ أخَفُ من غلبةِ أهلِ الكفرِ وقضائهم الكاملِ على أُمَّةِ الإسلام.

وقوله في رواية ابن ماجه: «وإِذَا وُضِعَ السَّيْفُ فِي أُمَّتِي فَلَن يُرْفَعَ عَنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»: المعنى: إذا وَقَعَ التَّنَازُعُ والتقاتلُ

(١) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: ١٠/٧، و«حاشية

السندي على سنن النسائي»: ٢٣٩/٣.

بينَ فِرَقِ الأُمّةِ فلنَ يَنْقَطِعَ، بل يَتَوَقَّفُ أحيانًا تَطَوُّلٌ أو تَقْصُرُ، وفي أَمَاكِنَ دُونَ أُخْرَى، حَتَّى تَقُومَ الْقِيَامَةُ، وَهَذَا مَا يَشْهَدُ بِهِ وَاقِعٌ عَدَدٍ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ، لِلْأَسْفِ الشَّدِيدِ، وَنَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ الَّذِي لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ مَا تُعَانِيهِ مِنْ فُرْقَةٍ وَتَصَارُعٍ وَتَقَاتُلٍ فِي سَبِيلِ أَطْمَاعِ الدُّنْيَا الَّتِي مَأْلَاهَا إِلَى الْإِنْتِهَاءِ وَالزَّوَالِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَأَتَخَوَّفُ عَلَى أُمَّتِي أئِمَّةً مُضِلِّينَ»: الْمُرَادُ بِهِمْ: مَنْ هُمْ مَكْلَفُونَ بِوَلَايَةِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَرِعَايَةِ مَصَالِحِهِمُ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يُخْلِصُونَ الْقَصْدَ فِي الْقِيَامِ بِمَهَامِّ تِلْكَ الْوَلَايَةِ، وَيَنْحَرِفُونَ فِي أَدَائِهَا عَنْ جَادَّةِ الْحَقِّ؛ وَبِالتَّالِي يُكُونُ فِي انْحِرَافِهِمْ قَدْوَةٌ سَيِّئَةٌ تَزِينُ الْبَاطِلَ لغيرِهِمْ، فَيَشِيعُ الْفَسَادُ، وَتَضِيعُ الْحَقُوقُ وَالْمَصَالِحُ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى كُلِّ نَازِلٍ وَمَتَابِعٍ، فَيَرَى أَنْ تَخَوُّفَهُ ﷺ كَانَ فِي مَحَلِّهِ، وَأَنَّ شَفَقَتَهُ عَلَى الْأُمَّةِ مِنَ الْآثَارِ السَّيِّئَةِ لَتَهَاوُنِ الْكَثِيرِ مِنْ أَصْحَابِ الْمَسْئُولِيَّاتِ؛ مِمَّا يَحْفَظُ الْجَمِيعَ عَلَى قِيَامِ كُلِّ مَسْئُولٍ بِمَا هُوَ مُنَاطٌ بِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ لِلْأُمَّةِ.

وَأَمَّا مَا أَخْبَرَ بِهِ ﷺ مِنَ الْفِتَنِ الْجَزِئِيَّةِ بِعِبَادَةِ بَعْضِ الْقِبَائِلِ
لِلْأَوْثَانِ وَهِيَ الْأَصْنَامُ، وَلِحَاقِ بَعْضِ قِبَائِلِ الْأُمَّةِ بِالْمَشْرِكِينَ،
وَوُجُودِ عَدَدٍ مِنَ الدَّجَالِينَ الْكَذَّابِينَ الَّذِينَ يَذْهَبُ بِهِمُ الضَّلَالُ
وَالْغُرُورُ إِلَى الْكَذِبِ عَلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّهُ وَضَعَهُمْ فِي مَقَامِ
النُّبُوَّةِ حَتَّى يَسْتَجِيبَ الْجُهَّالُ وَالْإِنْتِهَازِيُّونَ لِدَعَاوَاهُمْ الْبَاطِلَةِ،
فَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ مَا ابْتُلِيَتِ الْأُمَّةُ فَعَلًّا بِحَصُولِهِ، وَمِنْهُ مَا لَا نَمْلِكُ
حِيَالَهُ إِلَّا التَّحْذِيرَ لِمَنْ يُدْرِكُهُ، بِأَنْ يَعْتَصِمَ بِهَذَا التَّحْذِيرِ الصَّادِرِ
مِنَ الرَّسُولِ الْخَاتَمِ وَالَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، بِأَنْ يَتَمَسَّكَ بِمَا
جَاءَنَا بِهِ مِنَ الْحَقِّ، وَلَيْسَ بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورِينَ، لَا
يُضِرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»: الْمُرَادُ بِهِ:
تَنْبِيهُ الْمُؤْمِنِ الصَّادِقِ أَلَّا تُزْحِزَّهِ الْفِتْنُ السَّابِقَةُ وَلَوْ كَثُرَ
أَصْحَابُهَا عَنِ الثَّبَاتِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ الْخَاتَمُ مِنَ الْوَحْيِ
الصَّادِقِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، فَذَلِكَ هُوَ الْمَلَاذُ الْأَقْوَى الَّذِي أَخْبَرَنَا
الْمَعْصُومُ ﷺ بِأَنَّ صَاحِبَهُ الْمَتَمَسِّكَ بِهِ مَنْصُورٌ عَلَى كُلِّ مَنْ
يُخَالِفُهُ، مُحْفُوظٌ بِحِفْظٍ مَنْ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِإِذْنِهِ، حَتَّى
يَأْتِيَ أَمْرُهُ بِقِيَامِ السَّاعَةِ، فَيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيَرْفَعَ أَهْلَهُ، وَيُبْطِلَ

الباطلَ ويهوي بأهله إلى قاعِ الجحيمِ ، وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون .

٢- المعنى العام والأحكام والعبرُ المُستفادة من الحديث :

هذا الحديث برواياته المتعددة السابق ذكرها تضمّن قواعدَ جامعةً وحِكماً ساميةً وعبراً خالدةً تتكشف جوانبها يوماً بعد يوم ؛ فتقرّر الثوابت الإيمانيّة وتمحق الزيف والباطيل .

ففي هذا الحديث يقرّر الرسول ﷺ ما خصّه الله تعالى به من خصائص تؤهّله لأن يكون النبيّ الخاتم الذي أرسله ربّه رحمةً للعالمين وأعطاه من الخصائص ما جعله أهلاً لذلك ، فبيّن له أنّ دعوته ستعم أرجاء العالم شرقاً وغرباً ، وستكون لأُمّته الغلبة والولاية التي تمكّن لهم في الأرض ، وتجعلهم يصلون بتبليغ دينه إلى العالمين ، وتحقيق عدله وإصلاحه في كلّ ما يصلون إليه من البقاع .

ثم إنّ كلّ ما أخبر به ﷺ في هذا الحديث من خصائصه وخصائص أُمّته ، وما تخوّفه عليهم وحذّر منه قد ثبت وقوع جميع ما جاء وقته ، فكان ذلك من معجزاته ﷺ الخالدة ، والتي

تَقَطَّعَ بِبُيُوتِ نَبَوِّهِ وَصَدَقَ رِسَالَتِهِ وَعَمُمِهَا لِلْعَالَمِينَ، وَبَقَاءِ أُمَّتِهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يَتِمَّكُنُ أَعْدَاؤُهَا مِنَ الْقَضَاءِ الْكَامِلِ عَلَيْهَا، وَتَظَلُّ طَائِفَةُ الصَّالِحِينَ وَالْمَتَمَسِّكِينَ بِهَا ظَاهِرِينَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ وَمُخَالِفِيهِمْ، حَتَّى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

كَمَا يَبَيِّنُ الْحَدِيثُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ حَرِيصًا عَلَى أُمَّتِهِ وَرَحِيمًا بِهَا؛ وَلِذَلِكَ طَلَبَ مِنْ رَبِّهِ أَنْ يُمَنَّ عَلَيْهَا بِخَصَائِصَ تُمَكِّنُهَا مِنْ حَمْلِ الرِّسَالَةِ بِجَدَارَةٍ وَكِفَاءَةٍ، وَتَحْقِيقِ وَسَائِلِ الْحَيَاةِ الطَّيِّبَةِ لَهَا، وَقَدْ أَجَابَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى مَعْظَمِ مَا طَلَبَ؛ بِحَيْثُ أَصْبَحَ مَا يَتَحَقَّقُ لِلْأُمَّةِ أَكْثَرُ مِمَّا لَمْ يُسْتَجَبَ لَهُ، كَمَا وَعَدَهُ بِمَا يَجْبُرُ كُلَّ نَقْصٍ، وَهُوَ بَقَاءُ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْإِصْلَاحِ مِنْ أُمَّتِهِ مُحْفُوظِينَ مِنْ عَدُوِّهِمْ مَنْصُورِينَ عَلَيْهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.



الحديثُ الرابعُ «إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي»

أَوَّلًا : رواياتُ الحديث :

١- أخرجَه الإمامُ البخاريُّ في صحيحِه^(١)، قالَ : حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ : «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ -وَهُوَ يَكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ وَضَعُ^(٢) عِنْدَهُ عَلَى الْعَرْشِ- : إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي».

(١) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسُكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨] (٧٤٠٤).

(٢) بفتح الواو وسكون الضاد مصدرٌ بمعنى : موضوع، وكذا وقع في رواية عند مسلم (١٦/٢٧٥١): «فَهُوَ مَوْضُوعٌ عِنْدَهُ». وفي رواية أبي ذرٍّ عند البخاري: «وَضَعَ» بفتح الضاد والعين على أنه فعل ماضٍ («مشارك الأنوار»: ٢/٢٩٠/ مادة: وَضَعَ، و«فتح الباري»: ١٣/٣٨٥).

٢- وأُخْرِجَهُ الإمامُ البخاريُّ في موضعٍ آخَرَ^(١)، قال: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ، كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي».

٣- وأُخْرِجَهُ الإمامُ البخاريُّ في موضعٍ آخَرَ^(٢) عن أبي هريرة، بلفظ: «إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»، وقال فيه أيضًا: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ».

٤- وأُخْرِجَهُ الإمامُ مسلمٌ في صحيحه^(٣)، بلفظ: «سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي».

٥- وأُخْرِجَهُ الإمامُ ابنُ ماجه^(٤) بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ، كَتَبَ بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي».

(١) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُفْرَسِينَ﴾ [الصافات: ١٧١] (٧٤٥٣)، وباب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] (٧٤٢٢)، وأُخْرِجَهُ أيضًا في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] (٣١٩٤).

(٢) كتاب التوحيد، باب ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾ [البروج: ٢١] (٧٥٥٣، ٧٥٥٤).

(٣) كتاب التوبة، باب سعة رحمة الله (٢٧٥١).

(٤) كتاب الزهد، باب ما يُرْجى من رحمة الله (٤٢٩٥).

٦- وأخرجه الإمام الترمذي في جامعِهِ^(١) بلفظٍ مقاربٍ.

ثانيًا: شرح الحديث:

١- معاني المفردات:

قوله: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ»: أي لَمَّا خَلَقَهُمْ، كما صرَّح بذلك في الروايات الأخرى، ومنها: رواية الترمذي، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ حِينَ خَلَقَ الْخَلْقَ».

وقوله: «كَتَبَ فِي كِتَابِهِ» وفي رواية الترمذي، وابن ماجه: «كَتَبَ بِيَدِهِ»: أي أَمَرَ الْقَلَمَ أَنْ يَكْتُبَ.

وقوله: «فِي كِتَابِهِ»: قال الخطابي^(٢): «القول فيه -والله أعلم- أنه أراد بالكتاب أحد شيئين: إمَّا القضاء الذي قضاؤه وأوجبته، كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] أي: قضى الله، ويكون معنى قوله: «فهو عنده فوق العرش»: أي فعلم ذلك عند الله فوق العرش لا ينساه، ولا ينسخه، ولا يبدله، كقوله عز وجل: ﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي

(١) أبواب الدعوات، باب ٩٩ (٣٥٤٣)، وقال: «حسن صحيح».

(٢) في «أعلام الحديث»: ١٤٧٣/٢.

كَتَبْتُ لَا يَصِلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴿طه: ٥٢﴾، وإِذَا أَن يَكُونَ أَرَادَ
بِالْكِتَابِ: اللَّوْحَ الْمَحْفُوظَ، الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ أَصْنَافِ الْخَلْقِ
وَالْخَلِيقَةِ، وَبَيَانُ أُمُورِهِمْ . . .».

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا مَا فِي آخِرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ:
«إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ - أَوْ غَلَبَتْ - غَضَبِي».

وقوله: «وَهُوَ يَكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ»: أَيُّ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ حَكَمَ
حُكْمًا جَازِمًا، وَوَعَدَ وَعْدًا لَازِمًا، لَا خُلْفَ فِيهِ - بِأَنَّ رَحْمَتَهُ
سَبَقَتْ غَضَبَهُ^(١)

وقوله: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ أَوْ غَلَبَتْ غَضَبِي»: أَيُّ أَنَّهُ
رَحْمَتِي مِنَ الْمَثُوبَةِ وَالنَّفْعِ تَسْبِقُ وَتَزِيدُ عَلَى آثَارِ غَضَبِي مِنَ
الْعُقُوبَةِ وَالْأَذَى، وَوَاقِعُ الْأَمْرِ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ؛ فَقَدْ سَبَقَتْ آثَارُ
الرَّحْمَةِ الْوَافِرَةِ مِنْهُ تَعَالَى بِخَلْقِ أَوَّلِ النَّوعِ الْإِنْسَانِيِّ فِي الْجَنَّةِ،
وَكَذَلِكَ ذُرِّيَّةُ آدَمَ مِنْذُ نَزُولِهِ إِلَى الْأَرْضِ، حَيْثُ تَشْمَلُ الرَّحْمَةُ
الْمَخْلُوقَ مِنْذُ بَدَايَةِ النُّطْفَةِ ثُمَّ الْعَلَقَةِ، ثُمَّ الْجَنِينِ، ثُمَّ الرَّضِيعِ،
ثُمَّ الْفَطِيمِ، ثُمَّ النَّاشِئِ قَبْلَ أَنْ يُكَلَّفَ وَتَصْدُرَ مِنْهُ الطَّاعَاتُ، ثُمَّ

(١) «تحفة الأحوذى»: ٩ / ٥٢٨ بتصرف.

لا يلحقه أثر الغضب بالعقوبة إلا بعد وقوع المعصية، وعدم التوبة^(١)

قال الثوري^(٢): «وفي سبب الرحمة بيان أن قسط الخلق منها أكثر من قسطهم من العذاب، وأنها تنالهم من غير استحقاق، وأن الغضب لا ينالهم إلا باستحقاق».

٢- المعنى العام والأحكام والعبر المستفادة من الحديث:

في هذا الحديث - كما نرى - إشاعة لروح الأمن والرجاء، وبذ لروح اليأس والخوف من نفوس الأمة جميعاً، وذلك بما قرره الله تعالى في هذا الحديث من أن جميع المقادير السابقة والحالية واللاحقة قد تحدت بتقدير العزيز العليم وحده، وهي محفوظة عنده، مع اتصافه تعالى بوسع الرحمة التي وسعت كل شيء وغلبت غضبه الموجب للعقوبة لمن

(١) ينظر: «المفهم» للقرطبي: ٧ / ٨٢.

(٢) في «الميسر في شرح مصابيح السنة»: ٤ / ١٢٣١، وينظر: «إرشاد الساري»: ٥ / ٢٥١ و ١٠ / ٣٨١، و«فتح الباري»: ٦ / ٢٩٤ و ١٣ / ٣٨٥، ٤٤١، ٥٢٦، و«المنهاج شرح صحيح مسلم»: ١٧ / ١٠٦، ١٠٧، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: ٨ / ٣٢٩.

يَسْتَحِقُّهَا؛ وَبِالتَّالِيِ فَلَا يَنَالُ جَمِيعَ الْخَلْقِ خَوْفٌ وَلَا فَرْغٌ مِنْ
 أَيِّ جِهَةٍ أُخْرَى لَا حَاضِرًا وَلَا مُسْتَقْبَلًا، وَلَهُمْ أَنْ يَطْمَئِنُّوا إِلَى
 وَاسِعِ رَحْمَتِهِ الَّتِي وَعَدَهُمْ بِهَا، وَهُوَ لَا يُخْلِفُ وَعْدَهُ،
 وَيَسْتَيْقِنُوا أَنَّ غَضَبَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَمَسُّ إِلَّا مَنْ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ
 أَهْلِ الْمَعَاصِي، الَّذِينَ لَا يَتُوبُونَ قَبْلَ فَوَاتِ الْأَوَانِ، فَإِنْ تَابُوا
 فَرِحَ اللَّهُ بِتُوبَتِهِمْ، وَشَمِلَهُمْ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ فِي الدُّنْيَا
 وَالْآخِرَةِ.



الحديثُ الخامسُ

«إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَصَبْتُ ذَنْبًا»

أَوَّلًا : رواياتُ الحديث :

١- أخرجُ الإمامُ البخاريُّ في صحيحه^(١)، قالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَمْرَةَ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا - وَرُبَّمَا قَالَ : أَذْنَبَ ذَنْبًا- فَقَالَ : رَبِّ أَذْنَبْتُ - وَرُبَّمَا قَالَ : أَصَبْتُ- فَاغْفِرْ لِي، فَقَالَ رَبُّهُ : أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا، أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ : رَبِّ أَذْنَبْتُ - أَوْ أَصَبْتُ- آخَرَ، فَاغْفِرْهُ؟ فَقَالَ : أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا، وَرُبَّمَا

(١) كتاب التوحيد، باب ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح : ١٥] (٧٥٠٧).

قال: أَصَابَ ذَنْبًا، فقال: رَبِّ أَصَبْتُ -أو قال: أَذْنَبْتُ- آخَرَ، فَاغْفِرْهُ لِي، فقال: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ثَلَاثًا، فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ.

٢- وأخرجَ هذا الحديثَ الإمامُ مسلمٌ في صحيحه^(١) بسنده عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فيما يحكي عن رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قال: «أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فقال: اللهم اغفر لي ذنبي، فقال تبارك وتعالى: أذنبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ، فقال: أَيُّ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فقال تبارك وتعالى: عَبْدِي أَذْنَبَ ذَنْبًا، فعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ فقال: أَيُّ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فقال تبارك وتعالى: أذنبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، اِعْمَلْ مَا شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ». قال عبدُ الأعلى^(٢): لا أدري أَقالَ في الثَّالِثَةِ أوِ الرَّابِعَةِ: «اِعْمَلْ مَا شِئْتَ».

(١) كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب (٢٧٥٨).

(٢) هو ابن حماد بن نصر الباهلي، النُّرسي، شيخ الإمامين البخاري ومسلم.

ثانيًا: شرح الحديث:

١- معاني المفردات:

قوله: «إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا»: لم يُعرف شخصُ هذا العبدِ ولا اسمه، ولم يذكره الرسول ﷺ وذلك للإرشادِ إلى السَّترِ على المذنبِ، ما دامتِ المصلحةُ لا تقتضي ذكره، حيثُ إنَّ المقصودَ من الحديثِ هنا يتحقَّقُ بدونِ تحديدِ الشخصِ.

وقوله: «أَصَابَ ذَنْبًا»: أي مَعْصِيَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ولم يذكر كذلك نوعَ الذنبِ لكي يشملَ كبيرَ الذنوبِ وصغيرها.

وقوله: «فَقَالَ: رَبِّ أَذْنِبْتُ ذَنْبًا فَاغْفِرْ لِي»: أي إنه اعترفَ إلى ربِّه فقط، ولم يخبرَ بذنبه أحدًا، ثُمَّ أَتْبَعَ اعترافه هذا بأنَّ طَلَبَ من ربِّه المغفرةَ لهذا الذَّنْبِ والعفو عنه.

وقوله: «فَقَالَ رَبُّهُ: أَعْلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ؟»: أي يغفُو عنه فلا يعاقبه، أو يعاقبه عليه.

وهذا القولُ قد عرَفَه الرسول ﷺ بواسطة الوحيِ إليه من ربِّه؛ ولهذا سُمِّيَ هذا الحديثُ بأنَّه قدسيٌّ، أي: لفظه مُوحى به إلى

الرَّسُولِ ﷺ، ومع كونه بأسلوب الاستفهام، فإنَّ معناه: الإخبار بما دلَّ عليه تصرفُ هذا العبدِ، وصنيعُ ربِّه معه، من أحكامٍ وعِبَرٍ، وقد جاء فعلاً بلفظِ الخبرِ في روايةٍ مسلمٍ، ولفظها: «أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ».

٢- المعنى العامُّ والأحكامُ والعِبَرُ المُستفادةُ من الحديثِ:

ما بيَّنه اللهُ تعالى في هذا القولِ قد تضمَّنَ أمورًا:

أولُّها: إثباتُ إيمانِ هذا العبدِ وإقراره بأنَّ له ربًّا مُطَّلِعًا عليه في سِرِّه وعَلَانِيَتِهِ، وأنَّه هو المُحَاسِبُ الأوَّلُ له على كلِّ ما يَقَعُ منه.

ثانيها: اعترافه فيما بيَّنه وبينَ نفسه إلى ربِّه عزَّ وجلَّ بما ارتكبه مِنَ المَعْصِيَةِ، وأنَّه مُخْطِئٌ بِذَلِكَ في حقِّ مولاهُ، كما جاء في قوله ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ =

ثالثها: إيمانه بأنَّ ربَّه عزَّ وجلَّ هو الذي يملك مغفرةَ هذا الذَّنْبِ والعفو عنه، وهو أيضًا القادرُ على معاقبته عليه بما يستحقُّه، ومن أجل ذلك طلبَ منه المغفرةَ التي يتحقَّق بها ما فاتَه من العقوبة.

وهذه الجوانبُ الثلاثةُ هي جِماعُ التَّوْبَةِ إلى الله عزَّ وجلَّ، وبذلك قبلها اللهُ منه، فقال: «غَفَرْتُ لِعَبْدِي».

ثمَّ ذَكَرَ الحديثُ أنَّ هذا العبدَ مكثَ فترةً زمنيَّةً مُلتزمًا بهذه التَّوْبَةِ عن ذنبِهِ؛ لكنَّه عادَ بعدها إلى الوقوعِ في ذنبٍ آخَرَ، وبعدَ وقوعِهِ فيه عادَ مرَّةً أُخرى إلى فعلِ الأركانِ السَّابِقَةِ للتَّوْبَةِ، فأجابَهُ ربُّه بالقبُولِ والمغفرةِ.

ثمَّ يذكُرُ الحديثُ أنَّه بعدَ فترةٍ وَقَعَ للمرَّةِ الثَّالثةِ في ذنبٍ آخَرَ، وأتبعَهُ بالأركانِ السَّابِقَةِ كذلك، فكانَتِ النَّتِيجَةُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لم يقتصرْ على قولِهِ: «غَفَرْتُ لِعَبْدِي» مرَّةً واحدةً، بل كرَّرَ ذلك ثلاثًا، ثمَّ أَرَدَفَهُ بقولِهِ: «اعْمَلْ مَا شِئْتَ؛ فَقَدْ غَفَرْتُ

= لدينه (٥٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

لك»، وهذا ما لا يَسْعُهُ إِلَّا فَضْلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَزَّ وَجَلَّ، وفي هذا قِطْعٌ لروحِ الْقُنُوطِ واليَأْسِ من رَحْمَةِ اللَّهِ، وما يَتَّبِعُ ذَلِكَ من آثارٍ ضَارَّةٍ بالفردِ والمجتمعِ الْإِنْسَانِيِّ كُلِّهِ.

كما أَنَّ فِيهِ تَشْجِيعًا عَلَى التَّخَلِّي عَنْ كَافَّةِ الْجَرَائِمِ بِاعتبارِها من معصيةِ اللَّهِ تعالى، والإقبالِ عَلَى التَّوْبَةِ إِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ مهما تَكَرَّرَتْ مَرَاتُ الْمَعَاصِي، ومَرَاتُ الْإِسْتِغْفَارِ، والتَّوْبَةِ مِنْهَا.

قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ^(١): «يَدُلُّ -يعني الحديث- عَلَى عَظِيمِ فَائِدَةِ الْإِسْتِغْفَارِ، وَعَلَى عَظِيمِ فَضْلِ اللَّهِ، وَسَعَةِ رَحْمَتِهِ، وَجَلَمِهِ، وَكَرَمِهِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا الْإِسْتِغْفَارَ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ اللِّسَانُ، بَلِ الَّذِي يَثْبُتُ مَعْنَاهُ فِي الْجَنَانِ، فَتَحَلُّ بِهِ عُقْدُ الْإِصْرَارِ، وَيُنْدَمُ مَعَهُ عَلَى مَا سَلَفَ مِنَ الْأَوْزَارِ، فَإِذَا نُوِيَ الْإِسْتِغْفَارُ تَرَجَمَةُ التَّوْبَةِ، وَعِبَارَةٌ عَنْهَا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «خِيَارُكُمْ كُلُّ مُفْتَنٍّ تَوَّابٍ»^(٢)، قِيلَ: هُوَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ مِنْهُ الذَّنْبُ

(١) فِي «الْمُفْتَنِّ» لَمَّا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمَ: ٨٥/٧، ٨٦، وَيُنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي»: ٤٧١/١٣.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»: (٦٧١٩، ٦٧٢٠) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ. وَ«الْمُفْتَنُّ»: هُوَ الَّذِي يَتَعَرَّضُ لِلْفِتَنِ =

والتَّوْبَةُ، فكلَّمَا وَقَعَ فِي الذَّنْبِ عَادَ إِلَى التَّوْبَةِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِلسَانِهِ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَقَلْبُهُ مُصِرٌّ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، فَاسْتَغْفَارُهُ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِغْفَارٍ، وَصَغِيرَتُهُ لَاحِقَةٌ بِالْكَبَارِ، إِذْ لَا صَغِيرَةَ مَعَ إِصْرَارٍ، وَلَا كَبِيرَةَ مَعَ اسْتِغْفَارٍ.

وفائدةُ هذا الحديث: أَنَّ الْعُودَ إِلَى الذَّنْبِ، وَإِنْ كَانَ أَقْبَحَ مِنْ ابْتِدَائِهِ؛ لِأَنَّهُ انْضَافَ إِلَى الذَّنْبِ نَقْضُ التَّوْبَةِ، فَالْعُودُ إِلَى التَّوْبَةِ أَحْسَنُ مِنْ ابْتِدَائِهَا؛ لِأَنَّهَا انْضَافَ إِلَيْهَا مِلَازِمَةُ الْإِلْحَاحِ بَابِ الْكَرِيمِ، وَأَنَّهُ لَا غَافَرَ لِلذُّنُوبِ سِوَاهُ.

وَأَيَّدَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»^(١)

وَذَكَرَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ^(٢) أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ

= والمحن في دينه، و«التَّوَابَ»: كثير التوبة إلى ربه كلما وقع في معصية، كما ذكره القرطبي أعلاه.

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة (٤٢٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٨١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: ٤٧١/١٣: «سَنَدُهُ حَسَنٌ».

(٢) في «المنهاج شرح صحيح مسلم»: ١١٧/١٧.

الذُّنُوبَ لو تَكَرَّرَت مائةَ مرَّةٍ، بل ألفاً وأكثرَ، وتابَ في كلِّ مرَّةٍ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، أو تابَ عَنِ الجَمِيعِ توبَةً واحدةً، صَحَّتْ تَوْبَتُهُ، ثُمَّ قالَ النووي أيضاً: «قوله عزَّ وجلَّ للذي تَكَرَّرَ ذَنْبُهُ: «اعْمَلْ ما شِئْتَ فقد غَفَرْتُ لَكَ» معناه: ما دُمْتَ تُذْنِبُ، ثُمَّ تَتُوبُ، غَفَرْتُ لَكَ».

وقال ابنُ بَطَّالٍ^(١): «في هذا الحديث: أَنَّ المُصِرَّ عَلَى المعصيةِ في مشيئةِ اللَّهِ تعالى، إِنْ شاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شاءَ غَفَرَ لَهُ، مُغَلِّباً الحَسَنَةَ التي جاءَ بها، وهي اعتقاده أَنَّ لَهُ رَبًّا خالقاً يعذِّبُهُ ويغْفِرُ لَهُ، واستغفاره إِيَّاه على ذلك يَدُلُّ عليه قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ولا حَسَنَةٌ أعظمُ مِنَ التَّوْحِيدِ».



(١) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري»: ٤٧١/١٣.

الحديثُ السَّادسُ

«وَاللَّهِ، لِلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ...»

أولاً: رواياتُ الحديث:

١- أخرجه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه^(١)، قال: حَدَّثَنِي سُويْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ يَذْكُرُنِي، وَاللَّهِ، لِلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفَلَاحَةِ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِذَا أَقْبَلَ إِلَيَّ يَمْشِي أَقْبَلْتُ إِلَيْهِ أَهْرُولُ».

(١) كتاب التوبة، باب في الحُض على التوبة والفرح بها (٢٦٧٥)،

وكتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب الحث على ذكر الله (٢٦٧٥)،

عن قتيبة بن سعيد، وزهير بن حرب، واللفظ لقتيبة.

٢- وأخرجَه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه^(١) بلفظٍ مقاربٍ، وفيه: «إِنْ ذَكَرْنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرْنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً».

ثانيًا: شرحُ الحديثِ:

١- معاني المفردات:

قوله: «أنا عند ظنِّ عبدي بي»: الظَّنُّ: ترجيحُ وتغليبُ أحدِ أمرينِ ممكنين، لسببٍ يقتضي التَّغْلِيْبَ والترجيحَ. وقال ابنُ أبي جمرة: «المرادُ بالظَّنِّ هنا: العِلْمُ، كقوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا﴾ أنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ»^(٢) [التوبة: ١١٨].

ومعنى هذه العبارة كما ذكرَ الإمامُ العيني^(٣): إِنْ ظَنَّ عبدي أنَّني أعفو عنه، وأغفرُ له، فله ذلك، وَإِنْ ظَنَّ العقوبةَ والمؤاخَذةَ

(١) كتاب التوحيد، باب ﴿وَيُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] (٧٤٠٥).

(٢) ينظر: «فتح الباري»: ٣٨٦/١٣.

(٣) في «عمدة القاري»: ٢٨٨/٢٠ بتصرف.

فكذلك، وإن كان فيه شيء من الرجاء رجاء؛ لأنه لا يرجو إلا مؤمناً بأن له رباً يجازي.

وقد ذكر الكرمانني أن في هذه العبارة إشارة إلى ترجيح جانب الرجاء على الخوف^(١).

وأوضح القرطبي ذلك بما خلاصته: ظن قبول الأعمال عند فعلها على شروطها، تمسكاً بصادق وعد الله تعالى وجزيل فضله، كما جاء في الحديث: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة»^(٢).

(١) ينظر: «فتح الباري»: ٣٨٥ / ١٣.

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب الدعوات، باب ٦٦ (٣٤٧٩)، والحاكم في «المستدرک»: ٤٩٣ / ١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «هذا حديث مستقيم الإسناد تفرد به صالح المري، وهو أحد زهاد أهل البصرة، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي فقال: «قلت: صالح متروك»، وأخرجه أحمد في «المسند»: ١٧٧ / ٢ بنحوه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وهو حديث حسن بمجموع طريقته.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ^(١): «وَكذلكَ يَنْبَغِي لِلتَّائِبِ وَالْمُسْتَغْفِرِ، وَلِلْعَامِلِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْقِيَامِ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، مَوْقِنًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُ عَمَلَهُ، وَيَغْفِرُ ذَنْبَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَعَدَ بِقَبُولِ التَّوْبَةِ الصَّادِقَةِ، وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَأَمَّا لَوْ عَمِلَ هَذِهِ الْأَعْمَالُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَوْ يُظَنُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُهَا، وَأَنَّهَا لَا تَنْفَعُهُ، فَذَلِكَ هُوَ الْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْكِبَائِرِ، وَمَنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ وَصَلَ إِلَى مَا ظَنَّ مِنْهُ، كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَفَاظِ هَذَا الْحَدِيثِ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيُظَنَّ عَبْدِي بِي مَا شَاءَ»^(٢)

ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «فَأَمَّا ظَنُّ الْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فَذَلِكَ مَحْضُ الْجَهْلِ وَالْغِرَّةِ».

وَقَوْلُهُ: «وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ ذَكَرْنِي»: جَاءَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ بِلَفْظٍ: «حِينَ ذَكَرْنِي»، وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ: «إِذَا ذَكَرْنِي».

(١) فِي «الْمُفْهِمِ»: ٥/٧، ٦.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٠١٦)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ كَمَا فِي «الْإِحْسَانِ» (٦٣٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال القرطبي^(١): «أصل الذكر: التنبُّه بالقلب للمذكور، والتَّيقُّظ له...».

ثم قال: «وسمِّي القول باللسان ذِكْرًا؛ لأنه دلالة على الذكر القلبِي، غير أنه قد كثر اسمُ الذكر على القولِ اللِّسَانِي، حتَّى صارَ هو السَّابِقُ للفهم».

ثم قال: «وإذا تَقَرَّرَ هذا، فيمكنُ أن يكونَ معنى: «وأنا معَه إذا ذَكَرَني»: أَنَّ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ مُفَرَّغَةً مِمَّا سِوَاهُ، رَفَعَ اللَّهَ عَنْ قَلْبِهِ الْغَفَلَاتِ وَالْمَوَانِعَ، وصارَ كأنَّه يَرَى اللَّهَ وَيُشَاهِدُهُ، وهي الحالةُ العُلْيَا التي هي: «أن تذكرَ الله كأنَّكَ تَراه»، فإن لم يَصِلْ إلى هذه الحالةِ فلا أَقْلَ من أن يذكُرَه وهو عالمٌ بأنَّ اللَّهَ يَسْمَعُهُ وَيَراهُ، وَمَنْ كَانَ هَكَذَا كَانَ اللَّهَ لَهُ أَنْيسًا إِذَا نَاجَاهُ، ومُجِيبًا إِذَا دَعَاهُ، وحَافِظًا له من كُلِّ ما يَتَوَقَّعُه وَيَخْشَاهُ، ورَفيقًا بِهِ يَوْمَ يَتَوَفَّاهُ، ومُجَلًّا له مِنَ الْفِرْدَوْسِ أَعْلَاهُ».

وقوله: «والله، لله أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفَلَاةِ»: التَّوْبَةُ مِنَ الْعَبْدِ هي: الإِقْلَاعُ عَنِ الذَّنْبِ،

(١) في «المفهم»: ٦/٧، ٧.

وَالنَّدْمُ عَلَى فِعْلِهِ، وَالْعَزْمُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ^(١)

وَالضَّالَّةُ: هِيَ الضَّائِعَةُ مِنَ الْإِبِلِ أَوِ الْبَقَرِ، الَّتِي تَقْدِرُ عَلَى السَّيْرِ وَحَدَهَا مَسَافَاتٌ بَعِيدَةٌ بَحْثًا عَنِ الْمَرْعَى وَالْمَاءِ، ثُمَّ تَصِلُ طَرِيقَ الْعُودَةِ إِلَى صَاحِبِهَا^(٢).

وَالْفَلَاةُ: هِيَ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ الْخَالِيَةُ كَالصَّحْرَاءِ وَنَحْوِهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَاللَّهُ، لِلَّهِ»: هُوَ تَأْكِيدٌ بِالْقَسَمِ وَبِالْأَمِّ الْأُولَى فِي اسْمِ الْجَلَالَةِ، وَكِلَاهُمَا مُؤَكِّدٌ لِمُضْمُونِ الْعِبَارَةِ بَعْدَهُمَا.

وَالْفَرَحُ هُوَ: السُّرُورُ وَالرِّضَا بِالْمَسْرُورِ بِهِ.

وَالْمَعْنَى كَمَا قَرَّرَهُ الْمَازَرِيُّ^(٣): أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْضَى تَوْبَةَ عَبْدِهِ أَشَدَّ مِمَّا يَرْضَى مَنْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفَلَاةِ بَعْدَ فَقْدِهَا، فَعَبَّرَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ الرِّضَا بِالْفَرَحِ الشَّدِيدِ؛ تَأْكِيدًا لِمَعْنَى الرِّضَا فِي نَفْسِ السَّامِعِ، وَمُبَالَغَةً فِي تَقْدِيرِهِ.

(١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر: ٤٧١/١٣.

(٢) ينظر: «النهاية»: (ضلل).

(٣) في «المُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ»: ٣/٣٣١، بتصرف.

وقوله: «مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِذَا أَقْبَلَ إِلَيَّ يَمْشِي أَقْبَلْتُ إِلَيْهِ أَهْرُولُ»:

الشِّبْرُ: هو المَسَافَةُ التي بين طَرَفِي الإصْبَعِ الخِنْصَرِ والإِبْهَامِ بتفريجهما المُعْتَادِ^(١).

والذَّرَاعُ من الإنسان: من طرفِ مِرْفَقِهِ، إلى طرفِ الإصْبَعِ الوُسْطَى من يَدِهِ، وأشهرُ مِقياسٍ له حاليًّا هو (٦٤) سنتيمترًا^(٢) وقيل: إِنَّ الذَّرَاعَ مقداره شِبران^(٣)

والباعُ: مَسَافَةُ ما بينَ الكَفَيْنِ المَفْتُوحَتَيْنِ، مع بَسْطِ الذَّرَاعَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا^(٤)، وقال القرطبيُّ: «الباعُ ذِرَاعَانِ»، وقال غَيْرُهُ: «هو قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَذْرُعٍ»^(٥).

(١) «المعجم الوسيط»: (شَبْرَ).

(٢) «المعجم الوسيط»: (ذَرَعَ).

(٣) «المُفْهَم» للقرطبي: ٨/٧.

(٤) «فتح الباري»: ٩٤/١٣، و«المعجم الوسيط»: (بَيْعَ).

(٥) ينظر: «فتح الباري»: ٥١٤/١٣، و«المُفْهَم»: ٨/٧.

والهَرَوَلَةُ: المَشْيُ بسرعةٍ متوسطةٍ بين المَشْيِ المعتادِ والسَّريعِ^(١).

وذكرَ القرطبيُّ أنَّ هذه العباراتِ كلّها أمثالٌ ضُرِبَتْ لِمَنْ عَمِلَ عَمَلًا من أعمالِ الطَّاعاتِ، وقَصَدَ به التَّقَرُّبَ إلى اللَّهِ تعالى؛ فتدلُّ على أنَّ اللَّهَ تعالى لا يُضَيِّعُ عَمَلَ عَامِلٍ، قليلًا كان أو كثيرًا، وأنه يُسرِّعُ إلى قبوله وإلى مُضاعَفَةِ الثَّوابِ عليه إسرَاعَ مَنْ جِيءَ إليه بشيءٍ فبادَرَ إلى أخذه^(٢).

وقال الحافظُ ابن حجر^(٣): «والحاصلُ: أنَّ الثَّوابَ راجعٌ على العملِ بطريقِ الكَيْفِ والكمِّ».

وفي رواية البخاريِّ بلفظٍ: «فإنَّ ذَكَرَنِي في نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ في نَفْسِي»؛ أي: إنَّ ذَكَرَنِي بالتَّنْزِيهِ والتَّقْدِيسِ سِرًّا فيما بينَهُ وبينَ نَفْسِهِ، ذَكَرْتُهُ بِالرَّحْمَةِ والثَّوابِ سِرًّا.

وقيل: ذَكَرْتُهُ بثوابٍ لا أُطْلِعُ عليه أَحَدًا.

(١) «فتح الباري»: ٥١٣/١٣، و«المعجم الوسيط»: (هَرَوَلٌ).

(٢) ينظر: «المُفْهِم»: ٨/٧، و«فتح الباري»: ٥١٣/١٣، ٥١٤.

(٣) في «فتح الباري»: ٥١٤/١٣.

وفي رواية البخاري أيضًا: «وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خيرٍ منهم» والملا: الجماعة من الفضلاء الذين تملأ مهابتهم النفوس، والمراد هنا: إن ذكرني عبدي جهراً ذكرته بثواب أُطلع عليه الملا الأعلى من الأنبياء والملائكة والصالحين.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر^(١) أيضًا عن بعض العلماء ما خلاصته: «أن الله تعالى قابل ذكر العبد في نفسه بذكره له في نفسه، وقابل ذكر العبد في الملا بذكره له في الملا، فإنما صار الذكر في الملا الثاني خيراً من الذكر في الأول؛ لأن الله هو الذَّاكِرُ فيهم، والملا الذين يذكرون، والله فيهم أفضل من الملا الذين يذكرون وليس الله فيهم».

٢- المعنى العام والأحكام والعبر المستفادة من الحديث:

في هذا الحديث كما هو واضح تشجيع أفراد الأمة جميعاً وحفزهم المستمر على فعل طاعة ربهم عز وجل بما استطاعوه، كما وكيفاً، وفتح طريق الأمل أمامهم في مستقبل أفضل دائماً، مع ضمان نتائج عملهم ومضاعفتها في الدنيا والآخرة بما

(١) في «فتح الباري»: ٣٨٧/١٣.

لا يَقْدِرُ عليه غيرُه سبحانه وتعالى ، وذلك بِمُقْتَضَى وَعْدِهِ عَزَّ
وَجَلَّ الَّذِي لا يَتَخَلَّفُ أَبَدًا ، وهذا مما يُمَيِّزُ مُسْتَقْبَلِيَّةَ الإسلامِ
عن غيرِها ، ويَحَقِّقُ ثَمَارَها الوافرةَ لكلِّ مَنْ آمَنَ بِرَبِّه واستيقنَ
بوعده ، وأقبلَ على ما وَفَّره له من الفِكرِ المستقيمِ على فِطْرَةِ
الإسلامِ ، والعملِ الدَّائِبِ بما فيه صلاحُ الدُّنيا وثوابُ الآخرةِ .



الحديث السابع
الحثُّ على الإنفاقِ في وجوهِ الخيرِ
وتبشيرِ المُنْفِقِ بالخلفِ

أولاً: رواياتُ الحديث:

١- روى الإمامُ البخاريُّ في صحيحه^(١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ»، وقال: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةً، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»، وقال: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْمِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ».

(١) كتاب التفسير، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] (٤٦٨٤).

٢- وروى الإمام البخاريُّ أيضًا في صحيحه^(١) قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: أَنْفِقْ يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفِقْ عَلَيْكَ».

٣- وروى الإمام مسلمٌ في صحيحه^(٢) قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ»، وَقَالَ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى - وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: مَلَأَنُ - سَحَاءً لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ».

٤- وروى الإمام مسلمٌ في صحيحه^(٣) قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَخِي وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو

(١) كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل . . . (٥٣٥٢).

(٢) كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف (٣٦/٩٩٣).

(٣) الموضع السابق (٣٧/٩٩٣).

هُرَيْرَةَ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِي: أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ»، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ»، قَالَ: «وَعَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَيَدُهُ الْأُخْرَى الْقَبْضُ، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ».

ثانيًا: شرحُ الحديث:

١ - معاني المفردات:

قوله تعالى: «يا ابنَ آدَمَ»: إشارةٌ إلى التذكيرِ بنعمةِ الخلقِ، وشُمُولِ الخطابِ للذكرِ والأنثى، والإشارةُ لعمومِ الصِّلةِ بينَ النَّاسِ عموماً بما هو أوسعُ من القرابةِ الخاصَّةِ، وبذلك يَتَهَيَّأُ الْمُخاطَبُ لما ذُكِرَ في بَقِيَّةِ الحديثِ من الأمرِ بالنَّفَقَةِ العامَّةِ.

وقوله: «أَنْفِقْ»، وفي روايةِ البخاريِّ الأخرى: «أَنْفِقْ يا ابنَ آدَمَ»: فهذا أمرٌ تكليفيٌّ منَ اللَّهِ تعالى بالإنفاقِ عموماً؛ فيشْمَلُ الواجبَ وغيرَ الواجبِ، وقد جاءتْ أَحَادِيثُ أُخْرَى فيها بيانٌ للمَصْدَرِ المشروعِ للإنفاقِ وضوابطه، ووجوهه المشروعةُ،

ونكتفي ببعضِ الأحاديثِ الجامعةِ في ذلك، فمنها:

حديثُ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرَبَ رضي الله عنه أن رسول الله صلّى الله عليه وآله قالَ: «ما كَسَبَ الرَّجُلُ كَسْبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وما أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ، وَخَادِمِهِ، فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»^(١)

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلّى الله عليه وآله قالَ لرجُلٍ مِنَ الأنصارِ، من بني عُذْرَةَ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلْأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» يقولُ: فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ^(٢)

وفي حديثِ عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله:

(١) أخرجه بهذا اللفظ: ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب (٢١٣٨)، وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كسب الراجل وعمله بيده (٢٠٧٢) بلفظ: «ما أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس (٩٩٧).

«إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا، وَلَهُ مِثْلُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا»^(١)

فهذه الأحاديث وما في حكمها توضح أن الأمر العام بالنفقة في هذا الحديث قد نظمت أحاديث أخرى نبوية، بما خلاصته: أن يكون مصدر هذه النفقة هو الكسب الطيب الحلال، وأن يكون الإنفاق بضوابط وأولويات مشروعة كذلك.

وقوله: «أَنْفَقَ عَلَيْكَ»: هو بيان لجزاء من يطيع أمر الله تعالى السابق بالإنفاق، على وفق ما تقدّم من مصدر النفقة ووجوهها. والتعبير عن الجزاء من الله بلفظ الإنفاق فيه إشارة إلى أن الجزاء من جنس العمل، فكما أنفق المرء امتثالاً لأمر ربه، فجزاؤه إنفاق عليه من ربه، وذلك تيسير الأسباب والوسائل التي يتوقّر له منها ما يعوّضه عما أنفق، وذلك مع الفارق بين النفقتين، فنفقة العبد مهما كانت فهي محدودة،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة... (١٠٢٤).

وَيَحْصُلُ بِهَا نَقْصٌ فِعْلِيٌّ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَمَّا نَفَقَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا حُدُودَ لَهَا ، وَلَا تَنْقُصُ أَوْ تَنْفَدُ خَزَائِنُهُ بِسَبَبِهَا ، وَقَدْ أَشَارَتْ إِلَى ذَلِكَ بِقِيَّةِ الْحَدِيثِ الْآتِيَةِ ، وَالتِّي أَضَافَهَا الرَّسُولُ ﷺ مِمَّا أَعْلَمَهُ اللَّهُ بِهِ .

وقوله : «وقال : يَدُ اللَّهِ مَلَأَى» ، وفي الرواية الأخرى : «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى» : القائلُ هنا إلى آخرِ الحديثِ هو الرسولُ ﷺ ، فليس هذا من الحديثِ القدسيِّ السَّابِقِ ، وقد تَقَدَّمَ في رواية الإمامِ مُسْلِمٍ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ ، بلفظ : «وقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى» .

وقد قالَ الإمامُ العينيُّ^(١) : هذه كِنَايَةٌ عَنْ خَزَائِنِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، التِّي لَا تَنْفَدُ بِالْعَطَاءِ .

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العسقلانيُّ^(٢) : المعنى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي غَايَةِ الْغِنَى ، وَعِنْدَهُ مِنَ الرِّزْقِ مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ فِي عِلْمِ الْخَلَائِقِ .

(١) في «عمدة القاري» : ٢٢٤ / ١٥ بتصرف يسير .

(٢) في «فتح الباري» : ٣٩٥ / ١٣ بتصرف يسير .

وقوله: «لا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ»: أي لا تُنْقِصُهَا أَيُّ نَفَقَةٍ يُؤْتِيهَا اللَّهُ تعالى لمن أَنْفَقَ مِنَ الْخَلْقِ، وأنه تعالى لا يُمْسِكُ عن النَّفَقَةِ خَشْيَةَ النَّقْصِ أو الْفَقْرِ، كما هو شأنُ الْبُخْلَاءِ، وفي الرواية الأخرى: «لا يَغِيضُهَا شَيْءٌ»، وهذا أَعْمُ، فَيُفِيدُ امْتِلَاءَ خَزَائِنِهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ [الحجر: ٢١]، وبذلك لا يُنْقِصُ خَزَائِنُهُ شَيْءٌ، لا جَزَاءُ الْمُنفِقِينَ ولا غَيْرُهُ.

وقوله: «سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»: سَحَاءٌ: من السَّحَّ، وهو الصَّبُّ الكثيرُ والدَّائِمُ، فالمعنى: أَنْ نِعَمَهُ تعالى من النَّفَقَةِ على الْمُنفِقِ وغيرها مُتَوَالِيَةٌ وكثيرةٌ، لا تَنْقَطِعُ ولا تَقِلُّ، وقد ذُكِرَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مع لَفْظٍ: «سَحَاءٌ»، للإشارة إلى الاستمرارِ والدَّوامِ دُونَ انْقِطَاعِ.

وقوله: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَدِهِ»:

قوله: «أَرَأَيْتُمْ»: أي أخبروني عما أذكره لكم، وتعبيره بالرُّؤية بدلَ الإخبارِ للإشارة إلى وُضُوحِ ما ذَكَرَهُ من عَطَاءِ اللَّهِ تعالى لكلِّ مَنْ له بَصَرٌ وَبَصِيرَةٌ في كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، منذُ بدايةِ

خَلَقَ الْعَالَمَ فَمَا بَعْدَهَا، مِنْ دَوَامِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْكَثِيرَةِ عَلَى خَلْقِهِ، دُونَ أَنْ يَنْقُصَ ذَلِكَ مِنْ خَزَائِنِهِ شَيْئًا، وَهَذَا كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الطَّيْبِيُّ^(١) نَقْلًا عَنِ الْإِمَامِ التُّورِبَشْتِيِّ^(٢): يُشِيرُ إِلَى كَمَالِ سَعَةِ فَضْلِ اللَّهِ، وَالنِّهَايَةِ فِي الْجُودِ، وَالْبَسْطِ فِي الْعَطَاءِ.

وَقَوْلُهُ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»: الْعَرْشُ فِي أَصْلِهِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ: السَّرِيرُ، وَلَكِنَّ الْعَرْشَ الْمُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: هُوَ مَوْجُودٌ عَظِيمٌ، خَلَقَهُ اللَّهُ بِقُدْرَتِهِ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْمَاءِ غَيْرِ مَاءِ الْبِحَارِ، فَلَمَّا خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ جَعَلَهُ فَوْقَهُمَا عَلَى هَذَا الْمَاءِ الْخَاصِّ، وَيُسَخَّرُهُ اللَّهُ تَعَالَى كَيْفَ يَشَاءُ^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ^(٤): وَمُنَاسِبَةٌ ذِكْرِ الْعَرْشِ هُنَا أَنَّ السَّامِعَ يَتَطَلَّعُ مِنْ قَوْلِهِ: «خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ؟ فَذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَرْشَهُ قَبْلَ

(١) في «الكاشف عن حقائق السنن»: ٥٥٣/٢، بتصرف.

(٢) في «الميسر في شرح مصابيح السنة»: ٥٨/١، بتصرف.

(٣) ينظر: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» للقرطبي: ٣٨/٣، ٣٩، و«فتح الباري»: ٤١٠/١٣، ٤١١.

(٤) في «فتح الباري»: ٣٩٥/١٣، ٤١٠، ٤١١، بتصرف.

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كَانَ عَلَى الْمَاءِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ^(١) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ بَلَفْظُ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

وَقَوْلُهُ: «وَبَيَّهَ الْأُخْرَى الْقَبْضُ»: إِشَارَةٌ إِلَى مَقَابَلَةِ ذَلِكَ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «يَدُ اللَّهِ، أَوْ يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى» وَلَمْ يَصِفِ الْيَدَ هُنَا بِالْيُسْرَى أَوْ الشَّمَالِ؛ لَمَّا فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ تَعَالَى: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»^(٢).

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ^(٣): وَالْمَرَادُ: قُدْرَتُهُ تَعَالَى عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْمَرَادُ بِالْقَبْضِ: ضِدُّ الْبَسْطِ، فِذَكَرُ أَحَدِهِمَا يُشِيرُ إِلَى نَقِيضِهِ. قَالَ: وَيَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]؛ أَي: يَقْبِضُ الْأَرْزَاقَ وَالْأَرْوَاحَ

(١) فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هُود: ٧] (٧٤١٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْإِمَارَةِ (١٨٢٧).

(٣) فِي «الْمُفْهِمِ»: ٣ / ٣٩، بِتَصْرِفٍ. وَيَنْظُرُ: «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ: ٣ / ٥١٠.

والقلوبَ، والأمورَ كُلَّها - بالقَبْضِ اللَّائِقِ بها، وَيَبْسُطُها
بالبَسْطِ اللَّائِقِ بها.

وهذا يناسبُ ما جاءَ في الروايةِ الأخرى بلفظ: «ويَبْدِه
الأخرى الميزانُ»^(١)

قال الخطّابي^(٢): «الميزانُ هاهنا مثْلٌ، وإنما هو: قِسْمَتُهُ
بالعدل بينَ الخَلْقِ».

قال ابن حجر^(٣): «وإليه الإشارةُ بقوله: «يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ».

وقال الدّاودي^(٤): «معنى الميزان: أَنَّهُ قَدَّرَ الأشياءَ،
وَوَقَّعَهَا، وَحَدَّدَهَا، فلا يَمْلِكُ أَحَدٌ نَفْعًا ولا ضَرًّا إِلَّا مِنْهُ وبِهِ».

وقال المازري^(٥): «ذِكْرُ القَبْضِ والبَسْطِ، وإن كانتِ القُدْرَةُ

(١) أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] [٧٤١١].

(٢) في «أعلام الحديث»: ١٨٦٣/٣.

(٣) في «فتح الباري»: ١٣ / ٣٩٥.

(٤) فيما نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري»: ١٣ / ٣٩٥.

(٥) فيما نقله عنه بتصرف ابن حجر في «فتح الباري»: ١٣ / ٣٩٦.

وينظر: «المُعْلَم» للمازري: ١٩/٢.

واحدة؛ لتفهم العباد أنه يفعلُ بها المُخْتَلِفَاتِ، وأشار بقوله: «بِيَدِهِ الْأُخْرَى» إلى أَنَّ عَادَةَ الْمُخَاطَبِينَ تَعَاطِي الْأَشْيَاءِ بِالْيَدَيْنِ معًا، فَعَبَّرَ عَنْ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّصَرُّفِ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ؛ لَتَفْهِيمِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِمَا اعْتَادُوهُ.

وقال القرطبي^(١): «يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»: أي يُعْلِي وَيَضَعُ، وَيُعِزُّ وَيُذِلُّ، وَيَفْعَلُ مَا يُرِيدُ مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ.

٢- المعنى العام والأحكام والعبر المستفادة من الحديث:

في روايات هذا الحديث بجانبه القدسي والتبوي حث قوي للمسلم على الابتعاد عن البخل بما أنعم الله عليه من أنواع الرزق، وأمره أمرًا عامًا بالالتزام بالإنفاق في كلِّ وجوه الخير، وقد جاء الخطاب في ذلك بقوله تعالى: «يا ابن آدم» ليشمل الذكر والأنثى معًا، مع التذكير بنعمة الخلق من نفس واحدة هي آدم أبو البشر، وبموجب ذلك تبقى الصلة الخالدة بين الناس أجمعين.

كما جعل الله تعالى الأمر بالإنفاق عامًا غير مُقَيَّدِ بنوع

(١) في «المفهم»: ٣ / ٣٩، وينظر: «إكمال المعلم»: ٣ / ٥١١.

ولا بَكَمٍّ ولا جِهَةً ولا زَمَنٍ، بحيثُ لا يُحدِّدُ شيءٌ من ذلك إلَّا بقواعدِ الشَّرْعِ وضوابطه، كما تقدَّمت بعضُ الأحاديثِ التي بدأت بنفَقَةِ الشَّخْصِ على نَفْسِهِ، وتفرَّعت إلى كُلِّ مَنْ يكونُ الإنسانُ مسؤولاً عنه أو له به علاقةٌ قَريبَةٌ أو بَعِيدَةٌ، وشَمَلَ عمومُ الأمرِ أيَّ نَفَقَةٍ تُستطاعُ، قليلةً أو كثيرةً.

أمَّا العبارةُ الأخيرةُ من لَفْظِ الحديثِ القدسيِّ، وهي: «أُنْفِقْ عَلَيْكَ»: فقد رَتَّبَتْ على طاعةِ الأمرِ بالإنفاقِ الجزاءَ المُكافئَ لذلك من ربِّ العالمينَ، وجعلَ الوعدَ الحقَّ بذلك عامًّا أيضًا، فأفادَ عمومَ فَضْلِ اللَّهِ الذي يَشْمَلُ كُلَّ أنواعِ ما يَحْتَاجُهُ العبدُ من نَفَقَاتٍ وَفِرَةٍ تُناسِبُ سَعَةَ فَضْلِهِ تعالى كَمَا وَكِفًا، مع دَوامِ ذلك في كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ.

ثمَّ جاءَ الجانبُ الآخرُ من هذا الحديثِ، وهو جانبُ اللَّفْظِ النَّبَوِيِّ، فأضافَ إلى الجانبِ القدسيِّ السَّابِقِ إضافةً تَوْضِيحٍ وتأكيدٍ، بما أَعْلَمَ اللَّهُ به نَبِيِّهِ ﷺ؛ فبيَّنَ أنَّ جزاءَ اللَّهِ تعالى لعبادهِ المُتَنَفِّقينَ، وإن سُمِّيَ هو الآخرُ نَفَقَةً لفائدةِ الإِشارةِ إلى كَوْنِ الجزاءِ يَكُونُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، إلَّا أنَّ جزاءَ اللَّهِ تعالى أَوْفَى وَأَوْسَعُ وَأَدْوَمُ، وإن كان على نَفَقَةِ الْعَبْدِ الْمَحْدُودَةِ مهما

كانت؛ وذلك لأنَّ نَفَقَةَ اللَّهِ تعالى صَادِرَةٌ مِّمَّنْ له خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ، منذُ بَدَايَةِ الخَلْقِ، وَيُعْطِي منها العَطَاءَ الْجَزِيلَ الدَّائِمَ على مَدَارِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ، دُونَ تَعَرُّضِهِ لما تَعَرَّضُ له نَفَقَةُ البَشَرِ مِنَ التَّقْصِ أو النَّفَادِ.

وفي الحديث إشارةً بليغةً إلى ذَمِّ البُخْلِ والتَّقْتِيرِ على النَّفْسِ أو الغيرِ، كما أنَّ فيه أبلغَ الحَثِّ للمُنْفِقِينَ على مُدَاوِمَةِ العَطَاءِ والْبَذْلِ مِمَّا بأيديهم، كُلُّ حَسَبِ إمكانياته، كما في الآية الكريمة: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

كما تَضَمَّنَ الحديثُ تَبْشِيرَ المُنْفِقِينَ بِشَارَةٍ أَكِيدَةً بِأَنَّ رَبَّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُضِيعُ أَجْرَ عَامِلٍ وَلَا مُنْفِقٍ، مهما كان، ذَكَرًا أو أنثى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سبا: ٣٩].

وفيه كذلك حَثٌّ على جميعِ صُورِ ومستوياتِ التَّكَاثُلِ الأُسْرِيِّ والاجتماعيِّ، وبيانُ أَنَّ الجزاءَ يكونُ من جِنْسِ العَمَلِ، وفيه تأكيدُ اليقينِ بوَعْدِ اللَّهِ الحقِّ للطَّائِعِينَ المُنْفِقِينَ في

الْخَيْرِ بِحُسْنِ الْجَزَاءِ الدُّنْيَوِيِّ قَبْلَ الْآخِرَوِيِّ عَلَى مَا جَادُوا بِهِ
مِنْ رِزْقِ اللَّهِ.



الحديث الثامن

«لا ينبغي لعبدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يونسَ بنِ مَتَّى»

أولاً: رواياتُ الحديث:

١- أخرَجَ الإمامُ البخاريُّ في صحيحه^(١) قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، (ح)^(٢). وَقَالَ لِي

(١) كتاب التوحيد، باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه (٧٥٣٩).

وأخرجه أيضًا في مواضع أخرى منها: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُوسُفَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٣٤١٢، ٣٤١٣، ٣٤١٤، ٣٤١٦). وكتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ من سورة النساء (٤٦٠٣، ٤٦٠٤)، وباب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يُوسُفُ وَلُوطُ﴾ من سورة الأنعام (٤٦٣٠، ٤٦٣١)، وباب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُوسُفَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ من سورة الصافات (٤٨٠٤، ٤٨٠٥)، من حديث ابن مسعود، وابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنه، وفي جميع هذه المواضع لم تُذكر عبارة: «فيما يرويه عن ربه» التي جاءت في الرواية التي أخرجها في كتاب التوحيد.

(٢) «ح»: رمز يستعمله المحدثون لتحويل السند من طريق إلى آخر.

خليفة: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي
الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِيما
يُرويه عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ
يُونُسَ بْنِ مَتَّى» وَنَسَبُهُ إِلَى أَبِيهِ.

٢- وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ^(١) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو
بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ،
قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي
هَرِيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ -يَعْنِي: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى-:
«لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ لِي -وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: لِعَبْدٍ- أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ
مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى ﷺ»، قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،
عَنْ شُعْبَةَ.

٣- وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي صَحِيحِهِ ^(٢) قَالَ: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا:

(١) كتاب الفضائل، باب في ذكر يونس عليه السلام (٢٣٧٦). وينظر

لفظ الحديث مع شرح الأبي والسنوسي: ١٦٨/٦ (٣٣٩٥).

(٢) كتاب الفضائل، باب في ذكر يونس عليه السلام (٢٣٧٧).

حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ
أَبَا الْعَالِيَةِ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمِّ نَبِيِّكُمْ ﷺ - يَعْنِي: ابْنَ
عَبَّاسٍ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: « مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ
مَنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى » وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ.

ثانيًا: شرح الحديث:

١ - معاني المفردات:

قوله: « لا ينبغي »: ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ^(١) أَنَّ مَعْنَاهُ: لَا يَصْلُحُ
وَلَا يَجُوزُ.

وقوله: «لعبدٍ»: هكذا جاء في روايةِ الصَّحِيحِينَ بلفظِ
المفردِ، مَنْوًى مَنْكَرًا، فَيَشْمَلُ كُلَّ مَنْ هُوَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى،
وَلَوْ كَانَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وفي روايةٍ للإمامِ مُسْلِمٍ بلفظِ: «لعبدٍ لي» أو «لعبدي» وذلك
بالإضافةٍ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ بِهَذِهِ
الرَّوَايَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ، وَإِضَافَةُ الْعَبْدِ إِلَيْهِ تَعَالَى إِضَافَةٌ
تَكْرِيمٍ وَتَشْرِيفٍ، وَالْمَعْنَى: لَا يَجُوزُ لِعَبْدِي الْمَكْرَمِ عِنْدِي،

(١) فِي «الْمُفْهَمِ»: ٢٢٣/٦.

والمشرفِ لديّ، أن يقولَ: أنا خيرٌ من يونسَ بنِ متى عليه السّلامُ.

وقد جاءَ في رواياتِ الحديثِ ما يفيدُ أنَّ المرادَ بالعبدِ ما هو أعمُّ من النَّبيِّ أو غيره من عبادِ اللَّهِ، ففي إحدى رواياتِ البخاريٍّ^(١): «أنَّه ﷺ قالَ: «لا يقولَنَّ أحدُكم: إنِّي خيرٌ من يونسَ».

فهذا نهى منه ﷺ لِأحدِ الأُمَّةِ مهما بلغَ كلُّ منهم من مقاماتِ العبادة، بأن لا يُفضِّلَ نفسَه على يونسَ عليه السّلامُ، ولا على غيره من الأنبياءِ؛ قالَ القرطبيُّ^(٢): «لأنَّه من المعلومِ الصّروريُّ عند المتشرّعينَ أنَّ درجةَ النَّبيِّ لا يبلُغُها وليٌّ ولا غيره».

وفي روايةٍ لمسلم^(٣) أنَّه ﷺ قالَ: «لا تُفضّلوا بينَ أنبياءِ اللَّهِ...» الحديثُ، وفيه: «ولا أقولُ: إنَّ أحدًا أفضلُ من يونسَ بنِ متى عليه السّلامُ».

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة الصافات، آية: ١٣٩ (٣٤١٢).

(٢) في «المفهم»: ٦ / ٢٢٤.

(٣) في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ (٢٣٧٣).

ففي الحديث أمران:

أولهما: نهيه ﷺ للأمة عن المفاضلة بين الأنبياء عموماً .
وثانيهما: نهيه ﷺ عن نفسه أن يقول بتفضيل أحدٍ على
يونس عليه السلام بخصوصه .

وفي رواية لأبي داود^(١) أنه ﷺ كان يقول: « ما ينبغي لنبيٍّ
أن يقول: إني خيرٌ من يونس بن متى » .

وقوله في رواية مسلم الأخرى كما تقدّمت: « لا ينبغي لعبدٍ
أن يقول: أنا خيرٌ من يونس بن متى »: يُمكنُ حملُ قوله: «أنا
خيرٌ من يونس» على أن يكون المقصودُ بضميرِ «أنا» هو:
القائلُ نفسه من أفرادِ الأمة، أو يكون المقصودُ به الرسول ﷺ،
فيكونُ في ذلك نهيان، أحدهما: أن يقول أحدٌ بتفضيلِ نفسه،
وثانيهما: أن يقول بتفضيله ﷺ على يونس عليه السلام .

أمّا في رواية البخاريّ التي بلفظ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ فيما يرويه
عن ربِّه عزَّ وجلَّ قال: « لا ينبغي لعبدٍ أن يقول: إنَّه خيرٌ من

(١) في سننه، كتاب السنّة، باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام (٤٦٧٠).

يونسَ بنِ مَتَّى» فهذا يُعدُّ حديثًا قدسيًّا ، ويشملُ النهيَّ فيه للعبدِ غيرَ النَّبيِّ ولِلنَّبِيِّ نفسه ، فينهى اللهُ تعالى كلاً منهما عن تفضيلِ نفسه على يونسَ عليه السَّلامُ.

وقد تقدّم أنَّ نهْيَ أفرادِ الأُمَّةِ عن تفضيلِ أحدٍ منهم نفسه على يونسَ أو غيره من الأنبياءِ - أمرٌ متَّفَقٌ عليه عند أهلِ الشَّريعةِ.

أمَّا النَّهيُّ عن تفضيله ﷺ على يونسَ أو غيره من الأنبياءِ ، فهذا في ظاهره معارضةٌ لما صُرِّحَ به في أكثرِ من آيةٍ ، وأكثرِ من حديثٍ صحيحٍ ، بتفضيلِ بعضِ الأنبياءِ على بعضٍ ، وبتفضيله ﷺ على غيره من الأنبياءِ عموماً .

فَمِنَ الْآيَاتِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] وقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [الإسراء : ٥٥] .

ومِمَّا صَحَّ مِنَ الْأَحَادِيثِ : قَوْلُهُ ﷺ : «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب تفسير القرآن ، باب ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ ﴾ =

وقد أُجيبَ عن ذلك بما خلاصتهُ :

أولاً: تقريرُ أنَّ الأنبياءَ صلواتُ الله عليهم متساوونَ في أصلِ ثبوتِ النبوةِ لكلِّ منهم ، ولكنَّهم يتفاضلون بما خَصَّ الله عزَّ وجلَّ كلاً منهم من خصائصٍ ، فمنهم من كَلَّمه الله تعالى دونَ وساطةِ المَلَكِ ، كما ذَكَرَ في الآيةِ السَّابِقَةِ وغيرها .

ومنهم من لَقَّبهم القرآنُ الكريمُ بقوله : ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ، وغيرِ ذلك ممَّا جاءَتْ به أدلَّةُ القرآنِ الكريمِ والسُّنَّةِ الصَّحِيحَةُ .

ثانياً: أنَّه يُمكنُ الجمعُ بينَ أدلَّةِ التَّفْضِيلِ عموماً أو خصوصاً ، وبينَ أدلَّةِ النَّهْيِ عن ذلك ، بحملِ كلِّ منهما على ما لا يخالِفُ الأُخرى ، فيُحمَلُ النَّهْيُ على منعِ التَّفْضِيلِ الَّذي يتضمَّنُ أو يُشعرُ بتنقيصِ المفضَّلِ عليه منَ الأنبياءِ ، كما في شأنِ يونسَ عليه السَّلامُ في هذا الحديثِ الَّذي معنا .

= حَكَمْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴿ [الإسراء: ٣] (٤٧١٢) ،
وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيُحْمَلُ جَوَازُ التَّفْضِيلِ عَلَى مَا لَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ، وَعَلَى مَا أَثْبَتَهُ الشَّارِعُ لِكُلِّ نَبِيٍّ، مِنْ بَعْضِ الْخَصَائِصِ وَالْمُعْجَزَاتِ الَّتِي أُعْطِيَتْ لِأَحَدِهِمْ وَلَمْ تَعْطَ لِلْآخَرِ؛ وَذَلِكَ لِحُكْمِ إِلَهِيَّةِ، وَمَلَاسَاتٍ خَاصَّةٍ.

ثَالِثًا: أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ تَفْضِيلِهِ عَلَى يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ تَوَاضَعًا مِنْهُ ﷺ، مَعَ عِلْمِهِ بِمَا ثَبَتَ لَهُ مِنَ التَّفْضِيلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ثُبُوتِ التَّفْضِيلِ نَفْسِهِ، مَعَ نَفْيِ التَّفَاخُرِ بِذَلِكَ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لَوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمُئِذٍ -آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ- إِلَّا تَحْتَ لَوَائِي»^(١)

وَأَمَّا تَخْصِيصُ النَّهْيِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِيُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي شَأْنِهِ مَعَ قَوْمِهِ مَا يُشْعِرُ ظَاهِرُهُ بِفَعْلٍ مَا يُلَامُ عَلَيْهِ، فَمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ يُخْشَى أَنْ يَقَعَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ مِنْ تَنْقِصِهِ، فَجَاءَ النَّهْيُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِإِظْهَارِ فَضْلِ يُونُسَ وَدَفْعِ شُبْهَةِ النَّقْصِ عَنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ، أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ فِي فَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ
(٣٦١٥)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وقوله: «يونس بن متى»: هذه نسبة يونس إلى أبيه، ويردُّ بها على ما قيل: إنَّ «متى» اسمٌ لأُمِّه، فالصَّحِيحُ أَنَّهُ اسمٌ لأبيه، ولقد لُقِّبَ يونس بـ«ذي النُّون» في قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا﴾ [الأنبياء: ٨٧]، و«النُّون»: هو الحوت الذي التَّقَمَهُ في بطنه عند إلقائه في البحر كما سيأتي^(١)، وقد لُقِّبَ به أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَالِحِ الْمُوتِ إِذْ نَادَى﴾^(٢) [القلم: ٤٨].

وقد أرسله الله تعالى إلى أهل «نينوى» بلدةٍ من بلاد الموصل بالعراق^(٣)، وتُعرف «نينوى» بهذا الاسم حتى الآن، وتُعدُّ إحدى محافظات العراق الحالي، وكان أهلها يعبدون الأصنام، فأرسل الله تعالى إليهم يونس عليه السَّلام، فدعاهم إلى الإيمان بالله وترك ما هم عليه، واستمرَّ في دعوتِهِ لهم تسع سنين، فلم يستجيبوا له، فغضبَ عليهم لعَدَمِ إجابَتِهِم لدعوتِهِ،

(١) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٦٦/١٤ (سورة الأنبياء: آية ٨٧).

(٢) ينظر: تفسير القرطبي: ١٨٢/٢١ (سورة القلم: آية ٤٨).

(٣) ينظر في تفاصيل قصة يونس مع قومه: تفسير القرطبي: ٢٦٦/١٤

(سورة الأنبياء: آية ٨٧، ٨٨) و«معجم البلدان»: (الموصل).

فكان غضبه لله، لا لنفسه، فأنذرهم بقرب وقوع عذاب الله بهم في وقت معين، ثم خرج من بينهم مغاضباً لهم، فلمّا افتقدوه، ووجدوا بعض مقدمات العذاب تحلّ بهم، عاجلوا بالإيمان بالله تعالى، وبما كان يدعوهم يونس إليه من ترك المعاصي والآثام، وأعلنوا توبتهم إلى الله قولاً وعملاً، فلمّا اطلع الله تعالى على صدق توبتهم قبلها، وكشف عنهم ما حلّ بهم من مقدمات العذاب. وقرّر القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ءَدَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨].

أمّا يونس عليه السّلام، فلمّا ذهب مغاضباً عنهم من أجل عدم إيمانهم، قبل أن يتوبوا، فسار حتّى وصل شاطئ نهر دجلة الذي تقع الموصل على طرفه^(١)، وقد كان خروجه هذا باجتهاد منه؛ حيث لم يأت أمرٌ بذلك ولا نهى من ربّه، فجاء اجتهاذه هذا مخالفاً للأولى، وهو انتظار توجيه صريح له من ربّه، فرغم أنّه خرج غاضباً لمخالفة قومه لربّهم كما تقدّم، فإنّ

(١) ينظر «معجم البلدان»: ٢/٤٤٠، ٤٤١ (دجلة).

القرآن الكريم وصفه في هذا الخروج بأنه ﴿أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الصفات: ١٤٠]، ومعنى ﴿أَبَقَ﴾؛ أي: هرب خفية دون أن يعلم قومه، و«الفلک المشحون»؛ أي: السفينة المملوءة بأحمالها، وذكر المفسرون أن يونس لما ركب في السفينة أصابته ريح عاصف، فقال من فيها: إن هذا بخطيئة أحدهم، فسارع يونس بالقول: بأنه هو صاحب الخطيئة، إشارة إلى مفارقتة قومه هارباً مستخفياً، كما قدّمت.

وهذا يفيد أنه في هذا الموقف ظهر له خطؤه في مفارقة قومه، فطلب إلى من في السفينة أن يلقيه في البحر؛ لتسلم السفينة من خطر الغرق، لكنهم رفضوا؛ لمعرفتهم بأنه نبي الله، حتى يستهموا بعمل قرعة يشترك فيها، فجاءت القرعة عليه، فأعادوها ثلاثاً وهي تجيء في كل مرة عليه، فذهبوا إلى مقدمة السفينة ليلقيه في البحر، فظهر حوت كبير فاتح فمه، فألقى يونس بنفسه في البحر، فالتقمه الحوت وابتلعه في بطنه، وأوحى الله إليه بأن يحفظ يونس دون أي أذى أو هلاك، فمكث في بطن الحوت حياً سالماً فترة زمنية، اختلفت الروايات في تقديرها قلة وكثرة، إلى أربعين يوماً، وغاص به الحوت إلى قاع

البحر؛ فأصبحَ في ظلماتٍ ثلاثٍ هي: ظلمةُ البحرِ، وظلمةُ الليلِ، وظلمةُ بطنِ الحوتِ، فلمّا سمِعَ يونسُ تسييحَ دوابَّ البحرِ سَبَّحَ هو الآخرُ بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقد وصفَ يونسُ نفسه بالظلمِ؛ إشارةً إلى ما تقدّمَ من مفارقةِ قومه دونَ إذنٍ مسبقٍ من ربّه، وفي الآيةِ الأخرى قال تعالى: ﴿فَالْتَمَعَهُ الْحَوْتُ وَهُوَ مُدْمِئٌ﴾ [الصفات: ١٤٢]؛ أي: إنّه فعلَ ما يُلَامُ عليه مثله، ممّا يُعدُّ خلافَ الأولى كما قدّمتُ توضيحَه^(١)

وهذا هو السببُ الَّذي لأجله وردَ هذا الحديثُ الَّذي معنا بروايتهِ القدسيّةِ والنّبويّةِ، للنهي عن أن يُفهمَ إلحاقُ نقصِ بيونسَ عليه السّلامُ لأجلِ ما وقعَ منه باجتهاده، وما أُطلقَ عليه في الآيتينِ السّابقتينِ من وصفِ الظلمِ واللّومِ، حيثُ إنّه لمّا تبَيَّنَ له الخطأُ في اجتِهاده، أقرَّ بذلك، ودعا ربّه، وتضرّعَ إليه مخلصاً، مع سابقِ عمله الصّالح؛ فاستجابَ اللهُ له، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَبَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ﴾ [الأنبياء: ٨٨]،

(١) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٧٥/١٤ (سورة الأنبياء: آية ٨٧، ٨٨).

وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلِثَّ فِي بَطْنِهِ ۖ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤].

قال الإمام القرطبي^(١): «أخبر الله عز وجل أن يونس كان من المسبِّحين، وأن تسبيحه كان سبب نجاته؛ ولذلك قيل: العمل الصالح يرفع صاحبه إذا عثر».

فعاد الحوت مرة أخرى بيونس إلى شاطئ قريب من «نينوى» موطن قومه، وألقاه من فيه إلى شاطئ دجلة، وهياً الله له أسباب الحفظ والحياة والرعاية، حتى استرد عافيته، ثم عاد إلى قومه بنينوى مرة أخرى، بعد أن عرف نجاتهم من العذاب بتوبتهم الصادقة إلى ربهم، وعرف رغبتهم في عودته إليهم، وقد أشارت آيات القرآن الكريم إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلْنَا بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴿١٤٥﴾ وَأَبْلَغْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَّقُطِينَ ﴿١٤٦﴾ وَارْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ فَأَمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى

(١) في تفسيره: ٩٩/١٨ (سورة الصافات: آية ١٤٣، ١٤٤).

(٢) اليقطين: كل ما لا ساق له من النبات كالقرع، والدُّبَّاء، والبطيخ، وغلب إطلاقه على القرع، وهو المعروف حالياً باسم القرع =

حِينَ ﴿١٤٨﴾ [الصافات: ١٤٥-١٤٨]؛ أَي: إِلَى مُتَهَيِّ آجَالِهِمْ^(١)
 وَقَالَ تَعَالَى أَيْضًا فِي شَأْنِهِ: ﴿فَاجْنِبْهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنْ
 الصَّالِحِينَ﴾ [القلم: ٥٠].

وَجَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعَادَ إِلَيْهِ
 الْوَحْيَ وَشَفَّعَهُ فِي نَفْسِهِ وَفِي قَوْمِهِ، وَقَبِلَ تَوْبَتَهُ، وَجَعَلَهُ مِنْ
 الصَّالِحِينَ بَأَن أَرْسَلَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(٢)

وَلَأَجْلِ هَذِهِ الْوَقَائِعِ مَعَ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، جَاءَ الْحَدِيثُ
 الَّذِي مَعْنَاهُ بِرَوَايَتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ مُشْتَمَلًا عَلَى النَّهْيِ الصَّرِيحِ أَنَّهُ لَا
 يَصِحُّ أَنْ يَفْهَمَ أَحَدٌ انْتِقَاصَ شَأْنِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَجْلِ
 مَفَارِقَتِهِ لِقَوْمِهِ، وَطَلَبِ الْعَذَابِ لَهُمْ؛ لِأَنَّ خَاتِمَةَ أَمْرِهِ جَاءَتْ
 عَلَى هَذَا النَّحْوِ الْعَظِيمِ، الْمَتَوَجِّعِ بِاسْتِجَابَةِ اللَّهِ لِدَعَائِهِ وَنَجَاتِهِ
 مِنْ عَوَامِلِ الْكَرْبِ وَالْهَلَكَةِ، وَرِعَايَةِ اللَّهِ لَهُ، حَتَّى عَادَ مُعَافًى

= العسلي، وهو المقصود هنا. يراجع: «تاج العروس» و«المعجم
 الوسيط»: مادة: قَطَنَ.

(١) ينظر: تفسير القرطبي: ١٨/٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠١-١٠٨ (سورة
 الصافات).

(٢) تفسير القرطبي: ٢١/١٨٤ (سورة القلم: آية ٥٠).

معززا إلى قومِهِ ، وعادت إليه الرسالة إلى قومِهِ ، فأقام بينهم نبيا ورسولا ، وهم يعيشون في طاعة ربهم ونعمه عليهم حتى آخر حياتهم .

وبالتالي ؛ نهى الله تعالى في الرواية القدسية لهذا الحديث أن يتجرأ أحدٌ من خلقه ، نبيا كان أو غير نبِيٍّ ، على تفضيل نفسه على هذا النبيِّ الصَّالحِ ، لأجل ما وقع منه في البداية مع قومِهِ . كما أنَّ الرواية النبوية للحديث قرَّرَ فيها الرسول ﷺ أنه رغمَ عَظَمِ مكانته ، فإنه لا يستجيزُ تفضيلَ نفسه على نبيِّ الله يونسَ عليه السَّلامُ بما ينقصُ من قدرِهِ ومكانته ، ومن بابِ أولى لا يستجيزُ ذلك لأحدٍ غيره من النَّاسِ مهما كانت طاعتهُ وقربه من ربِّهِ .

بل جاء عن الرسول ﷺ من حديث سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «دعوةُ ذي النُّونِ ، إذ دعا وهو في بطنِ الحوتِ : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] ، إنه لم يدعُ بها مسلمٌ في شيءٍ قطُّ إلا استجابَ اللهُ له بها»^(١)

(١) أخرجه الترمذي في جامعه ، أبواب الدعوات ، باب ٨٢ (٣٥٠٥) ، =

٢- المعنى العام والأحكام والعبر المستفادة من الحديث :

في هذا الحديث بيان لعظم مكانة الأنبياء عموماً؛ حيث صرّحت روايته القدسيّة بالنهي الإلهي لجميع الخلق، مهما كانت مكانتهم من الصّلاح والتّقوى، أو الثّبوة، أن يُفضّل أحدٌ منهم نفسه ولا غيره على أيّ نبيّ من أنبياء الله، وبخاصّة يونس عليه السّلام؛ وذلك لأنّه وإن لم يكن جاءه أمرٌ صريحٌ من ربّه بمفارقة قوميه والابتعاد عنهم، فإنّه في حقيقة الأمر فعل ذلك غضباً لله تعالى، حيث لم يستجيبوا إلى دعوة الإيمان به، والاستقامة على أمره، وأنّه عليه السّلام لما ظهر له خطؤه فيما رآه صواباً سارع بالاعتراف بذلك، كما تقدّم، وضّم ذلك إلى مناجاته ربّه بتوحيده وتسيّحه، فقال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقد اطّلع الله تعالى على صدقه في مناجاته، فقبل دعاءه وتسيّحه، وأحسن عاقبته، واجتباؤه إليه، وجعله من زمرة الصّالحين، كما تقدّم؛ بل جعله نموذجاً يُحتذى للمؤمنين المستحقّين للنّجاة ممّا يحلُّ

= والحاكم في «المستدرک»: ١/ ٥٠٥، و٢/ ٣٨٢، ٥٨٣، وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد، ولم يُخرجاه» ووافقه الذهبي.

بهم من المكاره، اختباراً لصدق إيمانهم، فقال عز وجل: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَبَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨].

وتضمنت الرواية القدسيّة للحديث: تقرير الله تعالى مبدأً عاماً، وهو حفظ مكانة جميع الأنبياء صلى الله وسلم عليهم، بدون استثناء، ولا تفرقة بينهم في فضل النبوة، وما تميز به كلٌّ منهم، فلا يُقلّل من شأن غيره.

كما تضمنت روايته النبويّة بيان ما قرّره الإسلام على لسان نبيه ﷺ من توقيف جميع الأنبياء، واحترام مكانة كلٍّ منهم، بحيث لم يُجز الرسول ﷺ لنفسه، ولا لأحدٍ من أمته أن يفضلوا أنفسهم ولا غيرهم على أحدٍ من الأنبياء عامّة، ولا على يونس عليه السلام بخاصّة، بما يُمكن أن يُقلّل من شأن أيٍّ أحدٍ منهم، عليهم الصلوة والسلام. والله أعلم.



الحديث التاسع فضل إنظار المعسر

أولاً: روايات الحديث:

١- أخرج الإمام مسلم في صحيحه^(١)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، أَنَّ حَذِيفَةَ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرَ، قَالَ: كُنْتُ أَدَايُنُ النَّاسَ فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمَعْسَرُ، وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَجَوَّزُوا عَنْهُ».

(١) كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (١٥٦٠). وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب من أنظر موسراً (٢٠٧٧) بلفظ: «أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: كُنْتُ أَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ: فَتَجَوَّزُوا عَنْهُ».

٢- وروى الإمام مسلم^(١) أيضًا بسنده إلى ربيعي بن حراش، قال: اجتمع حذيفة وأبو مسعود، فقال حذيفة: «رجلٌ لقي ربّه، فقال: ما عمّلت؟ قال: ما عمّلت من الخير، إلّا أنّي كنتُ رجلًا ذا مالٍ، فكنْتُ أَطَالِبُ به النَّاسَ، فكنْتُ أَقْبَلُ الميسورَ، وأتجاوزُ عن المعسورِ، فقال: تجاوزوا عن عبدي»، قال أبو مسعود: هكذا سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ.

٣- وفي روايةٍ ثالثةٍ لمسلم^(٢)، بسنده إلى ربيعي بن حراش، عن حذيفة رضي الله عنه قال: «أتى الله بعبدٍ من عباده آناه الله مالا، فقال له: ماذا عمّلت في الدنيا؟ قال: ولا يكتمون الله حديثًا، قال: يا ربّ آتيتني مالك، فكنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ، وكان من خُلقي الجوازُ، فكنْتُ أُنيسِرُ على الموسرِ، وأُنظِرُ المعسرَ، فقال الله: أنا أحقُّ بذا منك، تجاوزوا عن عبدي». فقال عقبه ابنُ عامرٍ الجهنيّ، وأبو مسعود الأنصاريّ: هكذا سمعناه من في رسولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) في صحيحه، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (٢٧/١٥٦٠).

(٢) في صحيحه، الموضوع السابق (٢٩/١٥٦٠).

٤- وفي رواية رابعة له^(١) بسنده إلى أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «حُسِبَ رجلٌ ممَّنْ كانَ قبلَكم، فلم يُوجد له مِن الخيرِ شيءٌ، إلَّا أَنَّهُ كانَ يُخالِطُ النَّاسَ، وكانَ موسراً، فكانَ يأمرُ غلمانَه أن يتجاوزوا عن المعسرِ. قال: قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: نحنُ أحقُّ بذلكَ منه، تجاوزوا عنه».

٥- وأخرج الإمام مسلمٌ أيضًا في صحيحه^(٢)، بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «كانَ رجلٌ يُدايِنُ النَّاسَ، فكانَ يقولُ لفتاهُ: إذا أتيتَ مُعسرًا فتجاوزَ عنه، لعلَّ اللهَ يتجاوزَ عنا، فلقيَ اللهُ فتجاوزَ عنه».

٦- وأخرجه الإمامُ النَّسائيُّ في سننه^(٣)، بسنده إلى أبي

(١) أي: لمسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (٣٠/١٥٦١).

(٢) كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (٣١/١٥٦٢). وأخرجه أيضًا من طريق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأحال بمتمته على الرواية السابقة فقال: «بمثله».

(٣) كتاب البيوع، باب حسن المعاملة والرفق في المطالبة (٤٧٠٨).

هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، وَكَانَ يُدَايِنُ النَّاسَ، فيَقُولُ لِرَسُولِهِ: خُذْ مَا تيسَّرَ، وَاتْرُكْ مَا عَسَرَ، وَتَجَاوَزْ، لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَلَمَّا هَلَكَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ: هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لِي غَلَامٌ وَكُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ، فِإِذَا بَعَثْتُهُ لِيَتَقَاضَى، قُلْتُ لَهُ: خُذْ مَا تيسَّرَ، وَاتْرُكْ مَا عَسَرَ، وَتَجَاوَزْ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ تَجَاوَزْتُ عَنْكَ».

ثَانِيًا: شَرْحُ الْحَدِيثِ:

١- معاني المفردات:

قوله: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»: لَمْ يُعْرِفْ اسْمُ هَذَا الرَّجُلِ، وَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي الرَّوَايَةِ؛ لَكُونَ الْغَرَضُ هُوَ صَحَّةُ الْوَاقِعَةِ، وَأَخَذَ الْعَبْرَةَ مِنْهَا؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَصْرِحِ الرَّسُولُ ﷺ بِذِكْرِ اسْمِ الرَّجُلِ.

وَقَدْ تَعَدَّدَتِ الرَّوَايَاتُ فِي ذِكْرِ وَقْتِ سُؤَالِ هَذَا الرَّجُلِ، وَفِي ذِكْرِ مَنْ وَجَّهَ السُّؤَالَ إِلَيْهِ، فَالرَّوَايَةُ الْأُولَى فِيمَا سَبَقَ مِنْ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ فِيهَا: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ

قبلكم، فقالوا: أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟» وهذا يفيدُ أَنَّ السُّؤَالَ كَانَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَكَانَ عِنْدَ مَوْتِ هَذَا الرَّجُلِ، وَیَلْتَقِي هَذَا مَعَ رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ^(١) وَلَفْظُهَا: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَنَاهُ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ . . .» .

وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ كَمَا تَقَدَّمَ: «رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ لَهُ: مَا عَمِلْتَ؟» .

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى لِمُسْلِمٍ أَيْضًا: «أَتَيْ بَعْدِي مِنْ عِبَادِهِ . . . فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: يَا رَبِّ، أَتَيْتَنِي مَالَكَ . . .» .

وَفِي هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ بَيَانُ أَنَّ السُّؤَالَ كَانَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي أَحَدِ مَوَاقِفِ الْقِيَامَةِ لِلْحِسَابِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَفِي مَعْنَى هَذَا رَوَايَةُ مُسْلِمٍ الَّتِي بَلَفِظَ: «حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» وَفِيهَا: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ - يَعْنِي: التَّجَاوُزَ وَالْمَسَامَحَةَ - مِنْكَ» .

(١) فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ مَا ذَكَرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٣٤٥١) .

وفي روايةٍ لمسلم^(١): «إِنَّ رَجُلًا مَاتَ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ فَأَمَّا ذَكَرٌ، وَإِمَّا ذُكِّرٌ...».

وهذا يفيدُ: أَنَّ الْكَلَامَ مِنَ الرَّجُلِ عَنْ حُسْنِ تَعَامُلِهِ مَعَ النَّاسِ كَانَ بَعْدَ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ فِعْلًا، وَذَلِكَ مِنْ بَابِ حَدِيثِ أَهْلِ الْجَنَّةِ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ، كَمَا جَاءَ فِي آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ؛ لِإِمْكَانِ تَعَدُّدِ الْمَوَاقِفِ مَعَ هَذَا الرَّجُلِ، تَبَعًا لِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ تَعَدُّدِ مَوَاقِفِ الدَّارِ الْآخِرَةِ.

وقوله: «أَمُرُّ فِتْيَانِي»: جَمَعَ فِتًى، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: الْعَامِلُ أَوْ الْمَوْظَفُ فِي الْأُمُورِ التِّجَارِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ، مِنْ تَحْصِيلِ الدُّيُونِ وَالْأَثْمَانِ، وَتَقْدِيرِهَا، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ السَّابِقَةِ: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَيَقُولُ لِرَسُولِهِ: يَعْنِي: الَّذِي يَرْسِلُهُ لِلتَّحْصِيلِ وَغَيْرِهِ، وَفِيهَا أَيْضًا: «إِذَا بَعَثْتُهُ لِيَتَقَاصَى»: أَيِ لِيَقْبِضَ الْمَطْلُوبَ.

وقوله: «يُدَايِنُ النَّاسَ»: أَيِ يَكُونُ لَهُ دُيُونٌ عَلَيْهِمْ.

وقوله: «أَنْ يُنْظَرُوا الْمَعْسَرُ»: أَيِ يُعْطَوهُ مَهْلَةً زَمَنِيَّةً.

(١) في صحيحه، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (٢٨/١٥٦٠).

وقوله: «يتجاوزوا»: أي يتسامحوا في الاقتضاء والاستيفاء، وقالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ^(١): «وَيَدْخُلُ فِي لَفْظِ التَّجَاوَزِ: الْإِنْظَارُ، وَالْوَضِيعَةُ، وَحَسَنُ التَّقَاضِي».

وقد جاءَ في إحدى رواياتِ الحديث^(٢) ما يوضِّحُ ذلك، وهو أنَّ هذا الرَّجُلَ قَالَ لِرَسُولِهِ: «خُذْ مَا تَيْسَّرَ، وَاتْرُكْ مَا عَسُرَ، وَتَجَاوَزْ».

وقد وَقَعَ فِي إحدى رواياتِ البخاري^(٣) جَمْعُ الْإِنْظَارِ وَالتَّجَاوُزِ لِلْمُوسِرِ فَقَطْ، لَكِنَّ بَقِيَّةَ الرَّوَايَاتِ ذَكَرَ فِيهَا الْإِنْظَارُ وَحْدَهُ، وَالتَّجَاوُزُ مَعَ التَّيْسِيرِ، وَتَبَادُلُ كُلِّ مِنْهُمَا بَيْنَ الْمُوسِرِ وَالْمُعْسِرِ، وَفِي إحدى رواياتِ البخاري^(٤): «أُنْظِرُ الْمُوسِرَ، وَتَجَاوُزُ عَنِ الْمُعْسِرِ»، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ كَمَا سَبَقَ: «يُنْظَرُوا

(١) في «فتح الباري»: ٣٠٩/٤.

(٢) وهي رواية الإمام النسائي، وقد سبق تخريجها.

(٣) في صحيحه، كتاب البيوع، باب من أنظر موسراً (٢٠٧٧) بلفظ: «كُنْتُ أَمْرُ فُتَيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ».

(٤) في صحيحه، كتاب البيوع، باب من أنظر موسراً (٢٠٧٧)، وكتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٥١).

المُعْسِرَ، وَيتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُوسِرِ». والمقصودُ رعايَةُ حالِ وظروفِ مَنْ عليه الدَّيْنُ، ما بين تأخيرِ أَجلِ السَّدَادِ، وإسقاطِ بعضِ الحقِّ.

ولفظُ: «المُوسِرِ» يُطْلَقُ على الغَنِيِّ، وَلَفْظُ: «المُعْسِرِ» يُطْلَقُ على الفقيرِ، وَلَكِنْ اخْتَلَفَ فِي ضَابِطِ كُلِّ مِنَ الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ، وَالْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ، وَالْمَعْتَمِدُ هُوَ مَا يَجْرِي بِهِ الْعُرْفُ، كَمَا قَرَّرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ^(١)

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ^(٢): «وَالْمُعْسِرُ هُنَا: هُوَ الَّذِي يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، فَندَبَ الشَّارِعُ إِلَى تَأْخِيرِهِ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يُمَكِّنُ لَهُ مَا يُوَدِّي، وَأَمَّا الْمُعْسِرُ بِالْإِفْلَاسِ فَتَحَرُّمُ مَطَالَبَتِهِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ يَسَارُهُ».

وَقَوْلُهُ: «رَجُلًا ذَا مَالٍ»: الْمَالُ: كُلُّ مَا يُتِمَّلَكُ مِنْ عَيْنٍ وَعَرَضٍ وَحَيَوَانٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) في «فتح الباري»: ٣٠٨/٤.

(٢) في «المفهم»: ٤٣٦/٤.

وقوله تعالى: «أنا أحقُّ بذلك منك»: أي أنه تعالى هو الأوّلُ بمثلِ هذا التسامح؛ لكونه صاحبَ كلِّ فضلٍ، فيُعطي خلقه من فضله، ويُسقطُ عن غيره ما له من الحقوقِ عليه، فله الحمدُ على إنعامه، وله الشُّكرُ على إحسانه.

وقوله: «أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: تَذَكَّرْ، قَالَ: كُنْتُ أَدَايِنُ النَّاسَ...»: ليس معنى هذا أن هذا الرَّجُلَ لم يفعل من التَّكاليفِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا هذا العَمَلُ فقط، ولكن المعنى: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا عَمِلَ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ، ليجبرَ بها قصوره في عمومِ موازينِ أعماله، ويؤيِّدُ ذلك ما جاء في رواياتِ الحديثِ الأخرى، مثلَ قوله: «يا رَبِّ، آتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَبَايِعُ النَّاسَ...»، فهذا يدلُّ على إيمانه برَبِّه، واعترافه بأنَّ ما كانَ معه من مالٍ إنما هو في الحقيقة مالُ اللَّهِ الخالقِ المربِّي وقد أُنعمَ به عليه، ومقتضى ذلك إقراره ببقيةِ الفرائضِ عليه وقيامه بها، مع زيادةِ الوفاءِ بحقِّ نعمةِ المالِ عليه، وحسنِ التَّعاملِ فيها، وبذلك كافأه اللَّهُ بجزاءٍ حَسَنٍ مِنْ جنسِ عمله المحقِّقِ لعبوديَّتهِ لربِّه؛ فقالَ للملائكةِ: «تجاوزوا عن عبدي».

وفي روايات الحديث أيضًا تقريرُ هذا الرَّجُلِ بأنَّه يفعلُ ذلكَ مع النَّاسِ لغيرِ قصدٍ أو منفعةٍ دنيويَّةٍ، بل كانَ يقصدُ جزاءَ ربِّه عزَّ وجلَّ بمثلِ عمله، فحقَّقَ اللهُ مقصده، ففي إحدى رواياتِ الحديثِ^(١) قولُ هذا الرَّجُلِ لِأحدِ عمَّالِهِ: «إِذَا أُتِيتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنَّا، فَلَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى؛ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ».

٢- المَعْنَى الْعَامُّ وَالْأَحْكَامُ وَالْعِبْرُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْحَدِيثِ:

هذا الحديثُ كما ذكرناه يحكيه الرَّسُولُ ﷺ عن ربِّه عزَّ وجلَّ؛ ولهذا كانَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ الَّتِي أَوْحَى اللَّهُ إِلَى رَسُولِهِ الْكَرِيمِ بِمَعْنَاهَا، وَخَوَّلَهُ تَبْلِيغَهَا بِلَفْظِهِ النَّبَوِيِّ الْكَرِيمِ.

ومجموعُ رواياتِ هذا الحديثِ تفيدُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَعْضِ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ عَلَى أُمَّتِنَا قَدْ مَاتَ، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ وَمَبْعَثِهِ، وَقَفَ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ فِي بَعْضِ مَوَاقِفِ الْقِيَامَةِ لِلْحِسَابِ عَلَى أَعْمَالِهِ،

(١) أخرجها البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار (٣٤٨٠)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (٣١/١٥٦٢).

وكانَ هذا الرَّجُلُ مَمَّنَ آمَنَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وقَامَ بفرائضِ الإيمانِ مِن عباداتٍ، ومعاملاتٍ، وأخلاقٍ، ولكنَّه عند الحسابِ احتاجَ إلى مزيدٍ مِنَ العملِ لتترجَّحَ حسناتُه على سيئاتِه، ويبدو أَنَّهُ كانَ يستشعرُ هذا فلمَّا سألَه رَبُّه: ماذا عَمِلْتَ؟ قالَ: ما عَمِلْتُ مِنَ الخَيْرِ إِلَّا كذا - كما سيأتي توضيحُه - فهذا الجوابُ يشيرُ إلى إقرارِه بأنَّ له أَعْمالًا سيِّئَةً كثيرةً، أمَّا الأَعْمالُ الخَيْرَةُ فهي أَقلُّ، وأنَّه يذكُرُ واحدةً منها كما سيأتي، وليس معنى سؤالِ اللَّهِ تعالى له أَنَّهُ كانَ خافيًا عنه عمله هذا أو غيرُه، بل أرادَ سبحانه بسؤالِه أن يُقرَّرَ هو بنفسِه عمله، كما جاءَ في قولِه تعالى لكلِّ مَن يحاسبُه: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤].

ما العبرةُ الَّتِي أبرزَها هذا المَثالُ؟

كما أنَّ في ذلك إبرازًا للعبرة والقُدوةَ لأمثالِ هذا الرَّجُلِ في أُمَّةِ الإسلامِ؛ حيث تضمَّنَت رواياتُ الحديثِ أنَّ هذا الرَّجُلَ أتاهُ اللَّهُ في الدُّنيا مالًا وفيرًا، واشتغلَ بالتَّجارةِ فيه، فصارَ غنيًّا موسرًا، ثمَّ حاسبَه على عملِه فيه، كما جاءَ في إحدى رواياتِ

الحديث أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ سَأَلَهُ: «مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟» قَالَ: «يَا رَبِّ، آتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَبَايُعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ» يَعْنِي: الْمَسَامَحَةُ فِي التَّعَامُلِ «فَكُنْتُ أَتَيْسِّرُ عَلَى الْمَوْسِرِ» أَي: أَتَقَاضِي مِنْهُ حَقِّي بِمَا يَتَيْسَّرُ عَلَيْهِ مِنْ طَرَقِ السَّدَادِ «وَأُنْظِرُ الْمَعْسَرَ» أَي: أُمَهِّلُ مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ السَّدَادُ فِي الْحَالِ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ يَسْتَطِيعُ فِيهِ السَّدَادَ.

وتعبيرُ هذا الرَّجُلِ بِقَوْلِهِ: «يَا رَبِّ آتَيْتَنِي مَالَكَ» اعترافٌ مِنْهُ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ رَبُّهُ، وَمَثَلُ عَمَلِيٍّ لغيرِهِ مِنْ كُلِّ مَنْ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ، بِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ مَالُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَقَدِ هَيَّأَ لِصَاحِبِهِ أَسْبَابَهُ، وَأَعَانَهُ عَلَى اكْتِسَابِهِ؛ وَبِالتَّالِي فَإِنَّ مَنْ حَقَّ مَنْ أَعْطَى أَنْ يُحَاسِبَ عَلَى عَطَائِهِ هَذَا، كَمَا يُحَاسِبُ عَلَى غَيْرِهِ، مِنْ عِبَادَاتٍ وَمَعَامَلَاتٍ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمْرِهِ...»^(١) الحديث، وَفِيهِ: «وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ، وَفِيمَ أَنْفَقَهُ؟».

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ، أَبْوَابَ صِفَةِ الْقِيَامَةِ، بَابَ فِي الْقِيَامَةِ (٢٤١٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

ما المقصود بقوله: «كَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ»؟

وقولُ هذا الرَّجُلِ: «كَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ» يفيدُ أنَّه لم يكن يتعاملُ بهذا الأسلوبِ الحكيمِ والمتوازنِ مع المتعاملين معه مرَّةً ولا مرَّتَيْنِ، بل كان مُوطَّئاً نفسَه على هذا السُّلوكِ الإنسانيِّ طيلةَ حياتِه، ولعلَّ ذلك ممَّا جعلَه حاضرًا في ذهنِه حتَّى في الآخرة.

وبهذا بيَّنَ لنا هذا الرَّجُلُ عناصرَ القدوةِ العمليَّةِ الصَّحيحةِ لكلِّ أصحابِ الأموالِ والتَّجاراتِ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ أن يتذكَّروا دائماً أنَّ ما بأيديهم مِنَ الأموالِ والتَّجاراتِ فهو نعمةٌ مِنَ اللَّهِ تعالى عليهم، وأنَّ مقتضى ذلك أن يتعاملوا فيها بقواعدَ أخلاقيَّةٍ منضبطةٍ، تحفَظُ حقوقَهم، وتراعي ظروفَ المتعاملين معهم عُسرًا ويُسرًا؛ وذلك ابتغاءَ مرضاةٍ مَنْ أنعمَ بالمالِ سبحانه وتعالى، ومخافةَ حسابِه الدَّقِيقِ عنها في الآخرةِ، ورجاءِ وعده الثَّابتِ بالجزاءِ بالمِثلِ، كما تقررَ في هذا الحديثِ بقوله تعالى: «نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ -يعني: التَّجَاوَزَ- والمسامحةُ- منك».

وَمُقْتَضَى ذَلِكَ الثَّقَّةُ الْكَامِلَةُ بِأَنَّ مَنْ يَلْتَزِمُ بِهَذَا فِي دُنْيَاهُ،
فَيَسْكُونُ التَّجَاوُزَ عَنْ تَقْصِيرِهِ فِي هَذَا الْوَقْتِ الْعَصِيبِ أَمْرٌ
مُحَقَّقٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَقْدَرُ عَلَى حُسْنِ الْجَزَاءِ، وَأَوْفَى بِوَعْدِهِ
مِنَ الْجَمِيعِ.

ما جزاء مَنْ يتجاوزُ ويتسامحُ مع النَّاسِ؟

وَقَدْ جَاءَتِ الْعِبَارَةُ الْأَخِيرَةُ فِي الْحَدِيثِ بِأَمْرِ تَعَالَى لِمَنْ
يَتَوَلَّى مُحَاسَبَةَ هَذَا الرَّجُلِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِقَوْلِهِ: «تَجَاوَزُوا عَنْ
عَبْدِي» فَأَفَادَ ذَلِكَ إِفَادَةً صَرِيحَةً بِأَنَّ الْمُنْطَلَقَ الْأَصْلِيَّ لِهَذَا
الْجَزَاءِ هُوَ تَحْقُوقُ عِبُودِيَّةِ هَذَا الرَّجُلِ لِرَبِّهِ، وَأَنَّ مَا جُوزِيَ بِهِ مِنْهُ
جَاءَ مِنْ جَنْسِ عَمَلِهِ هُوَ الَّذِي التَزَمَ بِهِ فِي مُعَامَلَاتِهِ الْمَالِيَّةِ، وَلَمْ
يَصْرِفْهُ عَنْهُ أَيُّ مَقْصِدٍ آخَرَ مَهْمَا كَانَ، زِيَادَةُ كَسْبٍ أَوْ تَحْقِيقُ
مَتْعَةٍ لَا بَدَّ أَنْ تَزُولَ.

وَلَوْ أَنَّ عَامَّةَ السَّامِعِينَ لِهَذَا الْحَدِيثِ الْإِلَهِيِّ مِنْ رِجَالِ
الْمَالِ وَالْأَعْمَالِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ تَأَمَّلَوْهُ بِعُنَايَةٍ، وَجَعَلُوهُ مِنْهَجًا
ثَابِتًا فِي مُعَامَلَاتِهِمُ الْمَالِيَّةِ وَالتَّجَارِيَّةِ لَا يَحِيدُونَ عَنْهُ - لَتَحَقَّقَ
لَهُمْ وَلَأُمَّتِهِمْ مِنَ النَّمَاءِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْمَتِينِ مَا يَتَطَلَّعُ إِلَيْهِ

الجميع، ولاختفى من بيننا ما هو مشاهدٌ للعيانِ من صورِ الجشعِ والاستغلالِ، وأزماتِ رفعِ الأسعارِ طمعًا في تحقيقِ أرباحٍ هائلةٍ في أقصرِ وقتٍ ممكنٍ.

فنسألُ اللهَ تعالى أن يجعلَ للأمةِ من هذا الهدي الإلهي ما يأخذُ بزمامِ الجميعِ إلى النهجِ القويمِ؛ إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

ويُستفادُ من الحديثِ ما يلي:

١- الإيمانُ بالموتِ، وبقبضِ الرُّوحِ بواسطةِ الملائكةِ، وبالحسابِ في الآخرةِ.

٢- بيانُ أنَّ الجزاءَ يكونُ من جنسِ العملِ، وأهميَّةُ فعلِ النَّوافلِ بجانبِ الفرائضِ.

٣- أنَّ الأعمالَ الصَّالحةَ المُنجيةَ من العذابِ لا تقتصرُ على العباداتِ المَحضةِ، بل تشملُ أيضًا المعاملاتِ الماليَّةَ والتَّجاريَّةَ والأخلاقيَّةَ.

٤- جوازُ توكيلِ الشَّخصِ مَنْ ينوبُ عنه في الأعمالِ

الصّالحه ونفاذُ تصرّفاته، وحصولُ الثّوابِ لصاحبِ المالِ وإن لم يباشر ذلك بنفسه.

٥- القدوةُ الحسنَةُ لأربابِ المالِ ورجالِ الأعمالِ أن يراعُوا حقوقَ اللَّهِ تعالى، وحقوقَ النَّاسِ فيما أنعمَ اللَّهُ به عليهم من مالٍ وأعمالٍ.



تَبَيَّنَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاكِجِ

- «الإنحافات السَّنية في الأحاديث القدسية»، لعبد الرؤوف المناوي (ت. ١٠٣١هـ)، تقديم محمود أمين النواوي (ت. ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مكتبة وهبة، القاهرة: ١٩٧٩م.
- «الأحاديث القدسية الأربعينية»، لملاً علي القاري (ت. ١٠١٤هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، مكتبة الصحابة، جدة، ومكتبة التابعين، الزيتون: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حَبَّان» لعلاء الدِّين بن بَلْبَانَ (ت. ٧٣٩هـ) تحقيق: شعيب الأرْنَؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م) مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.
- «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلَّاني (ت. ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، الطبعة السابعة: ١٣٢٣هـ.
- «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطَّابي (ت. ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- «إكمال إكمال المعلم»، لأبي عبد الله محمد بن خليفة الأبيي (ت. ٨٢٧هـ)

أو ٨٢٨هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة: ١٣٢٧ / ١٣٢٨هـ، تحقيق وتصحيح: إبراهيم حسن الفيومي (من المصحّحين الأزهرين بمطبعة السعادة).

- «إكمال المُعلّم بفوائد مسلم» لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت. ٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، القاهرة: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- «بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار»، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي (ت. ٣٨٠هـ)، تحقيق: وجيه كمال الدين زكي، دار السلام، القاهرة: الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

- «بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود» لخليل أحمد السهارنفوري (ت. ١٣٤٦هـ)، مع تعليقات: محمد زكريا الكاندهلوي (ت. ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، تحقيق: تقي الدين النّدوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت: ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

- «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف»، لبرهان الدين إبراهيم بن حمزة الحُسَيني (ت. ١١٢٠هـ)، تحقيق: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠١هـ.

- «تاج العروس من جواهر القاموس»، لمحمد بن عبد الرزّاق المرتضى الزّبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج (ت. ١٤٠١هـ / ١٩٨١م) وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، من سنة ١٩٦٥م إلى ٢٠٠١م.

- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، لشمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

- «تجريد نواذر الأصول في أحاديث الرسول»، لأبي عبد الله الحكيم الترمذي (ت. نحو ٣٢٠هـ)، تحقيق: توفيق محمد تكلة، دار النوادر، بيروت: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

- «تُحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي»، لأبي العلاء محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت. ١٣٥٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف (ت. ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية: ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

- «تفسير القرآن العظيم»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت. ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- «تهذيب اللغة»، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت. ٣٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.

- «الجامع لأحكام القرآن»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت. ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني (ت. بعد ١٣٠٨هـ) وإبراهيم أطفيش (ت. ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م)، دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

- «حاشية السندي على سنن ابن ماجه» = «كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه»، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السّندي (١١٣٨هـ)، دار الفكر، بيروت: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- «حاشية السّندي على سنن النَّسائي»، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي

السُّنْدِي (ت. ١١٣٨هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب:
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- «السُّنن»، لأبي داود سليمان بن الأشعث السُّجِسْتَانِي (ت. ٢٧٥هـ)،
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت. ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م)،
المكتبة العصرية، بيروت (د. ت).

- «السُّنن»، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت. ٢٧٣هـ)،
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م)، دار إحياء
الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

- «السُّنن»، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورَةَ الترمذي (ت. ٢٧٩هـ)،
تحقيق: أحمد محمد شاكر (ت. ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م) ومحمد فؤاد
عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م)، وإبراهيم عطوة (ت.
١٤١٧هـ / ١٩٩٦م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة،
الطبعة الثانية: ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

- «شرح السُّنَّة»، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت. ٥١٦هـ)،
تحقيق: شعيب الأرناؤوط (ت. ١٤٣٨هـ / ٢٠١٦م)، ومحمد زهير
الشاويش (ت. ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م)، المكتب الإسلامي، بيروت،
الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- «شُعَبُ الإِيْمَان»، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)،
تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، بالتعاون مع
الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

- «صحيح البخاري» = «الجامع المسند الصحيح المختصر...»، لأبي

عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت. ٢٥٦هـ)،
تحقيق: محب الدين الخطيب (ت. ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، ومحمد
فؤاد عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م)، المطبعة السلفية
ومكتبتها، القاهرة: ١٤٠٠هـ.

- «صحيح مسلم» = «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى
رسول الله ﷺ»، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت.
٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م)،
مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني
(ت. ٨٥٥هـ)، مطبعة إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة: ١٣٤٨هـ.

- «عَوْن المعبود شرح سنن أبي داود»، لأبي الطيب محمد شمس الحق
العظيم آبادي (ت. ١٣٢٩هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة،
الطبعة الثانية: ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن
حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي (ت.
١٣٨٨هـ/١٩٦٨م)، وعناية: عبد العزيز بن باز (ت. ١٤٢٠هـ/
١٩٩٩م) ومحب الدين الخطيب (ت. ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، المكتبة
السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٨٠هـ.

- «الكاشف عن حقائق السنن»، لشرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطَّيِّبي
(ت. ٧٤٣هـ) بعناية: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى
الباز، مَكَّة المَكْرَمَة، الطَّبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

- «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار»، لجمال الدين محمد طاهر بن علي الفُتّي (ت. ٩٨٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الثالثة: ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- «المستدرك على الصحيحين»، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت. ٤٠٥هـ)، مجلس دائرة المعارف الهندية، حيدر آباد، ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م.
- «المسند»، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت. ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ / ٢٠١٦م)، وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- «مشارك الأنوار على صحاح الآثار»، للقاضي أبي الفضل عياض (ت. ٥٤٤هـ)، طبع ونشر المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة، (د.ت).
- «معجم البلدان»، لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت. ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- «المعجم الكبير»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت. ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي (ت. ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة: الطبعة الثانية، (د.ت).
- «معجم مقاييس اللغة»، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت. ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون (ت. ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)،

- مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة: ١٣٩٢هـ، تصوير دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- «المعجم الوسيط»، لإبراهيم مصطفى وآخرين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، إستانبول، الطبعة الثانية: ١٩٧٢م.
- «المُعَلِّم بفوائد مسلم»، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت. ٥٣٦هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر (ت. ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، الدار التونسية للنشر: الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- «المفردات في غريب القرآن»، للراغب الأصفهاني (ت. ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية: بيروت، ١٤١٢هـ.
- «المُفَهِّم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت. ٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين، دار ابن كثير، بيروت، ودار القلم، بيروت: ١٤١٧هـ.
- «مَكْمُلُ إِكْمالِ الإِكمال»، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السَّنُوسِي (ت. ٨٩٥هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة: ١٣٢٧، ١٣٢٨هـ، تحقيق وتصحيح: إبراهيم حسن الفيومي (من المصحِّحين الأزهريين بمطبعة السعادة).
- «المنهاج شرح صحيح مسلم»، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت. ٦٧٦هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ.
- «المُيسِّر في شرح مصابيح السُّنَّة»، لأبي عبد الله الحسن التُّورِشْتِي

- (ت. ٦٦١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- «النهاية في غريب الحديث والأثر» لأبي السّعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت. ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي (ت. ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ومحمود محمد الطناحي (ت. ١٤٩٩هـ / ١٩٩٩م)، المكتبة العلمية، بيروت: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- «هدي الساري» لابن حجر العسقلاني = «فتح الباري».

الفهرس التفصلي لموضوعات الكتاب

- ٧ المقدمة
- ٨ تعريف الأحاديث القدسية
- ٨ مفهوم الأحاديث القدسية لغةً يدلُّ على الظاهر
الأحاديث القدسية عند المحدثين اصطلاحاً: نصُّ
إلهي من الدرجة الثانية، أُخبرَ به النبي ﷺ
بإلهام، وأدَّاه إلى أمته بعبارته
- ٩ الحديث القدسي يأتي بعد القرآن في الدرجة
- ١٠ تمايز القرآن عن الحديث القدسي بأن القرآن موحى به بواسطة
جبريل عليه السلام باللفظ المنزَّل من اللوح المحفوظ،
بالتواتر القطعي، المعجز والمتحدى به
- ١١ تمايز الحديث النبوي عن الحديث القدسي بأن لفظه
ومعناه من النبي
- ١١ منهج المؤلف في الكتاب متمثل في إيراد روايات
الحديث وشرح متنه
- ١٢

- الحديثُ الأولُ: النَّمْلَةُ التي قَرَصَتْ نَبِيًّا ١٥
- أولاً: رواياتُ الحديثِ: ١٥
- ثانياً: شرحُ الحديثِ: ١٨
- ١- سببُ ورودِ الحديثِ: ١٨
- أَنَّ نَبِيًّا مَرَّ مَتَعَجِّبًا عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكَهَا اللَّهُ بِذُنُوبِ أَهْلِهَا ١٨
- ٢- معاني المفرداتِ: ١٩
- قَرَصَ النَّمْلُ وَلَدَعَهُ: هُوَ الْعَضُّ وَالْإِمْسَاكُ عَلَى الشَّيْءِ ١٩
- بِالْأَسْنَانِ ١٩
- النَّبِيُّ الَّذِي قَرَصَتْهُ النَّمْلَةُ هُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ١٩
- قَرْيَةُ النَّمْلِ وَبَيْتُهَا: هُوَ مَوْضِعُ اجْتِمَاعِهَا ٢٠
- «أَنَّ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ؟»: اسْتَفْهَامٌ مُتَعَلِّقٌ بِ«أَحْرَقْتَ» ٢٠
- قَوْلُهُ: «فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ»: أَيِ فَأَمَرَ مُعَاوِنِيهِ بِإِبْعَادِ مُتَعَلِّقَاتِهِ ٢٠
- هَذِهِ عَنْ مَوْضِعِ وَجُودِ النَّمْلِ قَبْلَ إِحْرَاقِهِ ٢٠، ٢١
- قَوْلُهُ: «أَحْرَقْتَ أُمَّةً»: الْمَرَادُ: جَمَاعَةُ النَّمْلِ الْكَثِيرِ ٢١
- قَوْلُهُ: «تَسْبُحُ اللَّهَ»: أَيِ تُنَزِّهُهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ ٢١
- ٣- الْمَعْنَى الْعَامُّ وَالْأَحْكَامُ وَالْعِبَرُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ ٢١
- الحديثِ: ٢٢

- معاتبَةُ اللَّهِ النَّبِيِّ الَّذِي قَامَ بِتَحْرِيقِ جَمَاعَةِ التَّمْلِ؛
 لَكُونَهَا أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تَسْبُحُ اللَّهَ ٢٣، ٢٢
- مَنْ يَعْرِفُ رَبَّهُ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُهُ فِي الشَّدَّةِ وَيُؤَاذِرُهُ ضِدًّا
 مَنْ يَعْتَدِي عَلَيْهِ بِلَا مَوْجِبٍ، وَلَوْ كَانَ نَبِيًّا ٢٣
- قَوْلُهُ: «فَهَلَّا نَمَلَّةٌ وَاحِدَةٌ؟»: يَوْضُحُ أَنَّ الْمَعَاتِبَةَ عَلَى
 تَعْمِيمِ الْعُقُوبَةِ، لَا عَلَى أَصْلِهَا ٢٣
- صَنِعُ النَّبِيِّ مَعَ التَّمْلِ مِنْ بَابِ الْإِبْتِلَاءِ وَالِاخْتِبَارِ لَهُ
 عَلَى سَوَالِهِ، وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ تَشْرِيعٍ لَهُ مِنَ اللَّهِ ٢٤
- نَهَى الشَّرِيعَةُ عَنِ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ فِي قَتْلِ الْعَدُوِّ ٢٤
- اسْتِخْدَامُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ الْقَلِيلُ لَوْسِيلَةَ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ
 كَانَ لِمُضْرَرَّةٍ عَدَمِ الظَّفَرِ بِالْعَدُوِّ إِلَّا بِهِ ٢٤
- تَقْيِيدُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ جَوَازَ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ بِأَلَّا يَكُونَ
 مَعَ الْمُحَارِبِينَ نِسَاءً وَلَا صِبْيَانًا ٢٤
- الْحَدِيثُ الثَّانِي: دَعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ وَبُكَاءُهُ شَفَقَةً
 عَلَيْهِمْ ٢٧
- أَوَّلًا: رَوَايَةُ الْحَدِيثِ: ٢٧
- ثَانِيًا: شَرْحُ الْحَدِيثِ:
- ١- مَعَانِي الْمَفْرَدَاتِ: ٢٨

قراءته ﷺ للآيتين اللتين تحدّثتا عن دعاء إبراهيم
وعيسى عليهما السلام لقومهما - تمهيد لما
فعله هو بخصوص أمّته من مزيد الدعاء والبكاء
والشفقة عليهم

٢٩

قوله: «اذهب إلى محمّد وربك أعلم»: إظهار لعظيم
مكانته ﷺ عند ربه

٢٩

قوله: «إنا سنرضيك في أمّتك ولا نسوءك»: أي
نُعْطِيكَ ما طَلَبْتَهُ لَهِمْ حتّى تَرْضَى ولا نُحْزِنُكَ
فيهم

٣٠

قوله: «إنا سنرضيك في أمّتك»: هو معنى قوله
تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾

٣٠

قوله: «ولا نسوءك»: تأكيد للإرضاء قبله

٣١

٢- المعنى العام والأحكام والعبر المستفادة من

٣١

الحديث:

عدم جزم إبراهيم وعيسى عليهما السلام في الدعاء
لِعَصَاةِ أُمَمِهِمَا، في حين جَزَمَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ
وبكى حتى استجاب الله له

٣٢

حديث دعاء النبي ﷺ لأُمّته ممّا خَصَّ اللَّهُ بِهِ نَبِيّه من
كَرَمِ الْخَلْقِ وَمِنْ طَيِّبِ النَّفْسِ

٣٣

اشتمالُ حديثِ دعاءِ النَّبِيِّ ﷺ على فوائدَ عديدةٍ، منها :

بيانُ كمالِ شَفَقَتِهِ على أُمَّتِهِ واهتمامِهِ بأمرِهِم،

والبشارةُ العظيمةُ للأُمَّةِ، وبيانُ عِظَمِ منزلَتِهِ ٣٤، ٣٣

الحديثُ الثالثُ: «إِنَّ اللَّهَ زَوْى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ

مُشارِقَها ومُغاربَها» ٣٥

أَوَّلًا: رواياتُ الحديثِ: ٣٩-٣٥

ثانيًا: شرحُ الحديثِ:

١- معاني المفرداتِ: ٣٩

قوله: «زَوَى لِي الْأَرْضَ»: أَي جَمَعَهَا لِي حَتَّى

اطَّلَعْتُ على البعيدِ منها اطَّلَاعِي على القريبِ

منها ٣٩

قوله: «فَرَأَيْتُ مُشارِقَها ومُغاربَها»: أَي جَمِيعَها،

وفيه إشارةٌ إلى امتدادِ مُلكِ هذه الأُمَّةِ، فيكونُ

من معجزاتِهِ ﷺ ٣٩

قوله: «وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَلُغُ مُلكُها ما زُوِيَ لِي منها»:

تفصيلٌ لِإِجمالِ الأوَّلِ: «زَوَى لِي

الْأَرْضَ...» ٤٠

قوله: «وَأُعْطِيتُ الْكَتْرَيْنِ؛ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ» المراد
 ٤٠ به كُنْزًا كِسْرَى وَقِصْرًا؛ معجزةً له

قوله: «... أَلَّا يُهْلِكَهَا بَسَنَةٌ عَامَّةٌ» أَي بَقْحَطٍ وَجَدِبٍ
 ٤١ يُعْمَهُمْ جَمِيعًا

قوله: «وَأَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتِيحَ
 بِيَضَّتِهِمْ»: يَعْنِي مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ فَيَجْعَلَ
 ٤١ جَمَاعَتَهُمْ غَرَضًا مَبَاحًا لَهُ

قوله: «وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا»: طَمَأْنَنَةٌ لِلرَّسُولِ
 ﷺ بِأَنَّ اللَّهَ سَيَجِيبُ لَهُ دَعْوَتَهُ فِي تَأْيِيدِ أُمَّتِهِ حَتَّى
 ٤٢، ٤١ لَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِجَمِيعِ أَقْطَارِ الْأَرْضِ

سَوَالُ النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ أَلَّا يُهْلِكَ أُمَّتَهُ بِالْغَرَقِ جَمِيعًا وَأَلَّا
 ٤٣، ٤٢ يَسَلِّطَ عَلَيْهِمُ الْجَوْعَ، فَاسْتَجَابَ لَهُ

قوله: «وَأَلَّا يَلْبِسَهُمْ شَيْعًا»: يَعْنِي لَا يَخْلِطُ أَمْرَهُمْ
 ٤٣ عَلَيْهِمْ، فَيَجْعَلُهُمْ فَرْقًا مُخْتَلِفِينَ

قوله: «وَيُذِيقُ بَعْضَهُمْ بِأَسَ بَعْضٍ»: أَي يُقَاتِلُ
 ٤٣ بَعْضُهُمْ بَعْضًا

عَدُوًّا إِبْرَاهِيمَ اللَّهِ تَعَالَى سَوَالُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَلَّا يَجْعَلَ أُمَّتَهُ
 ٤٣ شَيْعًا يُقَاتِلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا - لِحِكْمَةٍ

ما يشهده واقع المسلمين من تنازع وتقاتل أشار إليه
الحديث: «وإذا وُضِعَ السَّيْفُ فِي أُمَّتِي فَلَنْ يُرْفَعَ

عنهم إلى يوم القيامة» ٤٤، ٤٣

تخوُّفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأُتَمَّةِ الْمُضْلِيْنَ كَانَ فِي مَحَلِّهِ ٤٤، ٤٥
إِخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِهِ عَلَى الْحَقِّ
مَنْصُورِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ
أَمْرُ اللَّهِ ٤٥

٢- الْمَعْنَى الْعَامُّ وَالْأَحْكَامُ وَالْعِبْرُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ

الحديث: ٤٦

تَقْرِيرُ الرِّسُولِ ﷺ مَا خَصَّه اللَّهُ بِهِ مِنْ خَصَائِصٍ تَوْهَّلَهُ
لَأَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ الْخَاتَمَ، وَأَنَّ دَعْوَتَهُ سَتَعُمُّ
أَرْجَاءَ الْعَالَمِ، وَأَنَّ لِأُمَّتِهِ الْعَلْبَةَ وَالْوِلَايَةَ ٤٦

وَقَوْعُ مَا أَخْبَرَ ﷺ بِحُدُوثِهِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ الَّتِي تَقْطَعُ
بشُوبَةِ نُبُوَّتِهِ وَصَدَقَ رِسَالَتِهِ ٤٧، ٤٦

حِرْصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ، وَسُؤَالُهُ رَبَّهُ أَنْ يُمِّنَ عَلَيْهَا
بِخَصَائِصٍ تُمَكِّنُهَا مِنْ حَمْلِ الرِّسَالَةِ ٤٧

الحديث الرابع: «إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي» ٤٩

أَوَّلًا: رَوَايَاتُ الْحَدِيثِ: ٤٩-٥١

ثانيًا: شرحُ الحديث:

١- معاني المفردات: ٥١

قوله: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ»: يعني
لَمَّا خَلَقَهُمْ أَمَرَ الْقَلَمَ أَنْ يَكْتُبَ الْقَضَاءَ الَّذِي

قضاهُ أو يَكْتُبَ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ ٥١

كَتَبَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ وَحَكَمَ حُكْمًا جَازِمًا لَا خُلْفَ فِيهِ
بِأَنَّ رَحْمَتَهُ سَبَقَتْ غَضَبَهُ ٥٢

وَأَقْعُ الْحَالِ يُؤَيِّدُ سَبْقَ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ الْوَافِرَةِ غَضَبَهُ،
الَّتِي مِنْهَا خُلِقَ الْإِنْسَانُ وَرَعَايَتُهُ فِي جَمِيعِ أَطْوَارِ
حَيَاتِهِ ٥٢

٢- المعنى العام والأحكام والعبرُ المُستفادة من

الحديث: ٥٣

فِي الْحَدِيثِ إِشَاعَةُ لِرُوحِ الْأَمْنِ وَالرَّجَاءِ وَنَبْذُ لِرُوحِ
الْيَأْسِ وَالْخَوْفِ، بِتَقْرِيرِ تَقْدِيرِ اللَّهِ لَجَمِيعِ
الْمُقَادِيرِ، مَعَ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالرَّحْمَةِ الَّتِي غَلَبَتْ

غَضَبَهُ وَوَسَّعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ٥٣-٥٤

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ: «إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا، فَقَالَ:

رَبِّ أَصَبْتُ ذَنْبًا» ٥٥

أَوَّلًا: رواياتُ الحديثِ: ٥٦ ، ٥٥

ثانيًا: شرحُ الحديثِ:

١- معاني المفرداتِ: ٥٧

عدمُ تحديدِ الحديثِ العبدَ الذي أذنبَ، ولا ذنبه

٥٧ الذي أصابَ؛ سترًا عليه

٢- المعنى العامُّ والأحكامُ والعِبَرُ المُستفادةُ من

٥٨ الحديثِ:

إثباتُ إيمانِ هذا العبدِ وإقراره بأنَّ له ربًّا مُطَّلِعًا عليه

٥٨ سيحاسبُه

اعترافُ العبدِ فيما بينه وبينَ نفسه لربِّه عزَّ وجلَّ بما

٥٨ ارتكبه من المَعْصِيَةِ

إيمانُ العبدِ بأنَّ ربَّه عزَّ وجلَّ هو الذي يملكُ مغفرةَ

الذَّنْبِ أو المعاقبةَ عليه، ولذلك طَلَبَ منه

٥٨ المغفرةَ

رجوعُ العبدِ لمقارفةِ الذَّنْبِ أكثرَ من مرَّةٍ، وقبولُ اللَّهِ

٥٩ توبته

قوله: «اعْمَلْ مَا شِئْتَ؛ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ»: يَقْطَعُ رُوحَ

٦٠ ، ٥٩ القُنُوطِ واليَأْسِ من رَحْمَةِ اللَّهِ

دلالة الحديث على عظيم فائدة الاستغفار وسعة
 ٦٠ رحمة الله تعالى

الحديث السادس: «والله، لله أفرح بتوبة عبده... إلخ»
 ٦٣

أولاً: روايات الحديث:
 ٦٤ ، ٦٣

ثانياً: شرح الحديث:

١- معاني المفردات:
 ٦٤

الظن: ترجيح أحد الأمرين لسبب يقتضي الترجيح،
 ٦٤ أو هو العلم

إشارة الحديث إلى ترجيح جانب الرجاء على
 ٦٥ الخوف

للتائب والمستغفر والعامل أن يجتهد في القيام بما عليه
 ٦٦ موقناً أن الله تعالى يقبل عمله ويغفر ذنبه

ظن المغفرة مع الإصرار على المعصية، محض
 ٦٦ الجهل والعزّة

غلبة اسم الذكر على القول باللسان، مع أن أصله
 ٦٧ التنبه بالقلب

٦٧ من ذكر الله كان له أنيساً ومُجيباً وحافظاً ورقيقاً به

رضا الله بتوبة عبده أشدُّ من رضا من يجد ضالَّته
بالصَّحراءِ بعدَ فقدها

٦٨

عدمُ إضاعةِ الله عمَلَ عاملٍ، قليلاً كان أو كثيراً،
وأَنَّهُ يُسرِّعُ إلى قَبولِهِ ومُضاعفةِ الثَّوابِ عليه

٧٠

٢- المعنى العامُّ والأحكامُ والعِبَرُ المُستفادةُ من
الحديثِ:

٧١

في الحديثِ تشجيعُ أفرادِ الأُمَّةِ جميعاً على فعلِ
الطاعاتِ، وفتحُ طريقِ الأملِ أمامهم، مع
ضمانِ نتائجِ عملِهِم ومُضاعفَتِها

٧٢، ٧١

الحديثُ السَّابِعُ: الحثُّ على الإنفاقِ في وجوهِ
الخَيْرِ وتبشيرِ المُنفِقِ بالخلفِ

٧٣

أَوَّلًا: رواياتُ الحديثِ:

٧٣-٧٥

ثانيًا: شرحُ الحديثِ:

٧٥

١- معاني المفرداتِ:

قوله: «يا ابن آدم»: يشملُ الذَّكَرَ والأنثى، وفيه
تذكيرٌ بنعمةِ الخَلْقِ، وإشارةٌ لعمومِ الصَّلَةِ بين
الناسِ

٧٥

في الحديثِ أَمْرٌ تَكْلِيفِيٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِبَنِي آدَمَ
بِالْإِنْفَاقِ عَمُومًا

٧٥

ثَمَّةُ أَحَادِيثُ أُخْرَى وَضَّحَتْ أَنَّ الْأَمْرَ الْعَامَّ بِالْإِنْفَاقِ
فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُقَيَّدٌ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ
وَبِضَوَابِطٍ وَأَوَلَوِيَّاتٍ مَشْرُوعَةٍ

٧٧-٧٥

قَوْلُهُ: «أُنْفِقْ عَلَيْكَ»: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ
الْعَمَلِ

٧٧

تَمَازِيْرُ نَفَقَةِ اللَّهِ الَّتِي لَا حُدُودَ لَهَا عَنْ نَفَقَةِ الْعَبْدِ
الْمَحْدُودَةِ وَالْمَشْهُوبَةِ بِالنُّقْصَانِ

٧٨، ٧٧

خَزَائِنُ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَنْفَدُ بِالْعَطَاءِ، وَهُوَ فِي غَايَةِ
الْغِنَى، وَعِنْدَهُ مِنَ الرِّزْقِ مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ

٧٨

نَعْمُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ التَّنَفُّقَةِ عَلَى الْمُتَنَفِّقِ وَغَيْرِهَا مُتَوَالِيَةٌ
وَكثِيرَةٌ لَا تَنْقَطِعُ وَلَا تَقَلُّ

٧٩

قَوْلُهُ «أَرَأَيْتُمْ...»: عَبَّرَ بِالرُّؤْيِيَّةِ بَدَلَ الْإِخْبَارِ لِلْإِشَارَةِ
إِلَى وُضُوحِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَطَاءِ اللَّهِ الْوَاسِعِ

٨٠، ٧٩

مُنَاسِبَةٌ ذِكْرِ الْعَرْشِ فِي الْحَدِيثِ هِيَ تَطَلُّعُ السَّامِعِ إِلَى
مَا كَانَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

٨١، ٨٠

قَوْلُهُ: «وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ»: إِشَارَةٌ إِلَى مُقَابَلَةِ
ذَلِكَ وَهُوَ الْبَسْطُ

٨١

٢- المعنى العام والأحكام والعبرُ المُستفادة من

الحديث: ٨٣

في الحديث حثٌّ قَوِيٌّ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْإِبْتِعَادِ عَنِ
الْبُخْلِ وَأَمْرٌ لَهُ بِالْإِنْفَاقِ فِي وَجْهِ الْخَيْرِ ٨٣

في الحديث إشارةٌ بليغةٌ إِلَى دَمِّ الْبُخْلِ، وَحَثٌّ عَلَى
مَدَامَةِ الْعَطَاءِ، وَتَبَشِيرُ الْمُنْفِقِينَ بِأَنَّ اللَّهَ لَا

يُضِيعُ أَجْرَ عَامِلٍ وَلَا مُنْفِقٍ ٨٥، ٨٦

الحديثُ الثامنُ: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرُ

مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى» ٨٧

أولاً: رواياتُ الحديث: ٨٧-٨٩

ثانياً: شرحُ الحديث:

١- معاني المفردات: ٨٩

نَهَى الرَّسُولُ أُمَّتَهُ عَنْ تَفْضِيلِ أَيِّ مِنْهُمْ نَفْسَهُ عَلَى

يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ٩٠

نَهْيُهُ ﷺ لِلأُمَّةِ عَنِ الْمَفَاضِلَةِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ عَمُومًا ٩١

الأنبياءُ متساوونَ فِي أَصْلِ ثُبُوتِ النُّبُوَّةِ لَكِنَّهُمْ مُتَفَاضِلُونَ

فِيمَا خُصَّ بِهِ كُلُّ مِنْهُمْ مِنْ خِصَائِصَ ٩٣

- إمكانيةُ الجمعِ بين أدلّةِ التّفضيلِ عموماً أو خصوصاً ؛
 ٩٣ بحملِ كلِّ منهم على ما لا يخالفُ الأخرى
- نهى الرسولُ عن تفضيله على يونسَ عليه السّلامُ أو
 ٩٤ غيره من الأنبياء ؛ تواضعاً منه
- علّةُ تخصيصِ التّهيّ في الحديثِ بيونسَ عليه السّلامُ
 أنّه قد جاء في شأنه مع قومه ما يُشعرُ ظاهره
 ٩٤ بفعلِ ما يُلامُ عليه
- تسميةُ يونسَ عليه السّلامُ بـ«ابنِ مَتَّى» نسبةً إلى أبيه وليس
 أمّه، وتلقبُهُ بـ«ذي النّون» نسبةً إلى الحوتِ
 ٩٥ الذي التّمّه في بطنه
- إرسالُ اللهِ يونسَ عليه السّلامُ إلى أهلِ «نَيْنَوَى»
 بالعراقِ لدعوتهم إلى الإيمانِ باللهِ وتركِ ما هم
 ٩٥ عليه
- خروجُ يونسَ عليه السّلامُ مُغاضباً ومفارقاً قومه كانَ
 ٩٦ باجتهادٍ منه، وجاءَ اجتهاذهُ هذا مخالفاً للأوّلَى
- طلبُ يونسَ عليه السّلامُ إلى مَنْ في السّفينةِ أن يلقوه في
 البحرِ دليلٌ على أنّه ظهَرَ لَهُ خَطْؤُهُ في مُفارقةِ
 ٩٧ قومه

- ٩٨ بيانُ السَّبَبِ الَّذِي لِأَجْلِهِ سِيَقَ الْحَدِيثُ
- ٩٩ تَسْبِيحُ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ سَبَبَ نَجَاتِهِ وَحَفِظَ اللَّهُ لَهُ وَرَعَايَتَهُ
- ٢- الْمَعْنَى الْعَامُّ وَالْأَحْكَامُ وَالْعِبَرُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْحَدِيثِ:
- ١٠٢ بيانُ عِظَمِ مَكَانَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَمُومًا، وَعَدَمِ جَوَازِ تَفْضِيلِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ عَلَيْهِمْ، خَاصَّةً يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
- ١٠٣ تَقْرِيرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوْقِيرَ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَاحْتِرَامَ مَكَانَةِ كُلِّ مِنْهُمْ
- ١٠٥ الْحَدِيثُ التَّاسِعُ: فَضْلُ إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ
- أَوَّلًا: رَوَايَاتُ الْحَدِيثِ: ١٠٥-١٠٨
- ثَانِيًا: شَرْحُ الْحَدِيثِ:
- ١- مَعَانِي الْمَفْرَدَاتِ: ١٠٨
- عَدَمُ تَصْرِيحِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ بِالرَّجُلِ الَّذِي تَلَقَّيَ الْمَلَائِكَةُ رُوحَهُ؛ لِاقْتِصَارِ الْأَمْرِ عَلَى أَخْذِ الْعِبَرَةِ وَالْعِظَةِ
- ١٠٨ كَلَامُ الرَّجُلِ عَنْ حُسْنِ تَعَامُلِهِ مَعَ النَّاسِ كَانَ بَعْدَ دُخُولِهِ الْجَنَّةِ؛ مِنْ بَابِ حَدِيثِ أَهْلِ الْجَنَّةِ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ
- ١١٠

اختلاف روايات الحديث في استخدام الإنظار
والتجاوز مع الموسر والمُعسر رعاية لحال
وظروف مَنْ عليه الدين ١١١، ١١٢

تَجَاوَزُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَبْدِهِ الَّذِي كَانَ يَتَجَاوَزُ عَنْ
الموسرِ وَيُنْظِرُ الْمُعْسِرَ؛ جزاءً حسنًا مِنْ جنسِ
عمله ١١٣، ١١٤

٢- المعنى العام والأحكام والعبر المستفادة من
الحديث: ١١٤

سؤالُ اللَّهِ تَعَالَى للعبدِ ليس معناه أَنَّهُ كَانَ خَافِيًا عَنْهُ
عملُهُ، بَلْ أَرَادَ سُبْحَانَهُ أَنْ يُقَرَّرَ الْعَبْدُ بِنَفْسِهِ
عملَهُ ١١٥

المالُ مالُ اللَّهِ تَعَالَى وَنِعْمَةٌ مِنْهُ عَلَى أَصْحَابِهِ
لِاسْتِخْدَامِهِ فِي رِضَا اللَّهِ وَخِدْمَةِ عِبَادِهِ ١١٦